ISSN 2992-1503





مجلة الجمارك

مجلة إعلامية فصلية تصدر عن المديرية العامة للجمارك الجزائرية

www.douane.gov.dz

العدد رقم
7
2025

مضاعفة الجهود من أجل المساهمة في التنمية المستدامة

" إننا بحاجة إلى مضاعفة الجهود وحشد الطاقات وتوحيد المساعي لنحول منطقة التجارة الحرة الإفريقية إلى أداة فعلية ونقطة انطلاق نحو استعادة إفريقيا لمكانتها المستحقة على الساحة الدولية "

السيد عبد المجيد تبون - رئيس الجمهورية

أهم المستجدات

مقتطفات من خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون
بمناسبة افتتاح ملتقى التجارة البينية الافريقية 2025
"نحن متيقنون أن مستقبلنا أولا وقبل كل شيء في إفريقيا "



إن هاته الطبعة تنعقد في ظرف عالمي بالغ الدقة و الحساسية ظرف تتسارع فيه الأحداث على نحو غير مسبوق و تتعاظم فيه المخاطر التي تهدد بانهيار منظومة العلاقات الدولية القائمة إن هاته المنظومة قد باتت اليوم مهددة في كيانها و في وجدانها و في ما تقوم عليه من قواعد و من مؤسسات سياسية كانت أو أمنية أو حتى اقتصادية الخشية كل الخشية أن تكون إفريقيا قارتنا العزيزة مرة أخرى إحدى أبرز ضحايا هاته الأوضاع المتدهورة بتعنيف أولوياتها و إخفات صوتها و تهميش دورها في مسار إعادة تشكيل النظام العالمي رغم ما تختزله من مقدرات و إمكانيات و طاقات من هذا المنظور فإن لقائنا اليوم ليس مجرد تظاهرة اقتصادية بل هو تجسيد لوعي جماعي يحدونا جميعا نحو بناء قارة متكاملة قارة قوية الإرادة و قارة فاعلة في محيطها الإقليمي و الدولي

همنا اليوم اقتصادي بامتياز وهو هم مصيري يستوقفنا جميعا لنطرح السؤال الجوهري أين تقف إفريقيا اليوم من الاقتصاد العالمي بأسره لا ننكر أننا أحرزنا إنجازات معتبرة خلال العقدين الماضيين من أبرزها تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والانضمام التجاري للاتحاد الإفريقي إلى مجموعة العشرين و كذا ربط علاقات شراكة مع أكبر القوى و المنظمات الاقتصادية في العالم غير أن الطريق لايزال طويلا أمامنا لتصحيح المظالم التاريخية بحق إفريقيا و افتكاك المكانة التي تليق بها في الاقتصاد العالمي

التجارة البينية الإفريقية لا تزال في حدود 15 بالمئة تبادلات بينية إذا ما قورنت بأروبا. التبادلات البينية الأوروبية تصل إلى 60 بالمئة. ولا شك أن هذا الواقع يحرم اقتصاداتنا من فرص كبيرة في النمو و توفير ملايين مناصب الشغل لشبابنا. المعطى الرابع و هو أن إفريقيا تعاني فجوة عميقة في البنية التحتية الأساسية للنقل و الطاقة و الاتصالات و التمويل و هي الفجوة التي تقدر بنحو 90 مليار دولار سنويا و هي تكلف إفريقيا انخفاضا سنويا بنسبة 2 بالمئة من منتوجها المحلي الإجمالي. إن هذه المعطيات يجب أن لا تحد من عزيمتنا بل على العكس ينبغي أن تكون دافعا إضافيا للاستنهاض بطاقتنا الجماعية لتحويل واقعنا القاري إلى نجاح ساحق...

السيد عبد المجيد تبون - رئيس الجمهورية

إفتتاحية العدد

الجمارك الجزائرية في صميم الجهود الوطنية للتنمية والانفتاح على إفريقيا

سعيا منها إلى تجسيد رؤيتها الطموحة الرامية إلى إرساء دعائم اقتصاد وطني متنوع ومستدام، تخوض الجزائر حاليا مسارا استراتيجيا يقوم على الانفتاح المدروس على الفضاءات الاقتصادية الإقليمية، وفي مقدّمتها القارة الإفريقية التي تعدّ العمق الطبيعي والاستراتيجي لبلادنا.

في هذا الصدد، تواصل الجزائر، تحت القيادة الرشيدة للسّيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز التكامل الإقليمي، من خلال استثمار موقعها الجغرافي المتميّز، وإطلاق مبادرات رائدة تهدف إلى تحويل إفريقيا إلى فضاء للتكامل الاقتصادي والتعاون المشترك، ما من شأنه خدمة مصالح الشعوب الإفريقية وتكريس مكانة الجزائر كفاعل اقتصادي محوري في القارّة.

لقد جاء احتضان الجزائر لمعرض التجارة البينية الإفريقية (IATF 2025) ليجسّد الدور الفاعل والمتنامي للجزائر في الساحة الإفريقية، ويؤكّد أنّها، وهي تفتح ذراعيها لإفريقيا، تكرّس مكانتها كجسر اقتصادي واستراتيجي بين شمال القارة وعمقها، تماشيا والتوجهات الوطنية الداعية إلى تعزيز التعاون الإفريقي، وتفعيل اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) كإطار عملي لبناء اقتصاد إفريقي متكامل ومزدهر.

وفي خضمّ هذا المسار الحيوي نحو تعزيز الحضور الاقتصادي الجزائري في إفريقيا، تبرز الجمارك الجزائرية كفاعل أساسي في تجسيد هذه الرؤية الاقتصادية المتجدّدة، من خلال دورها المحوري في تأمين المبادلات التجارية، وتسهيل حركة السلع والأشخاص، ودعم تنافسية المنتوج الوطني في الأسواق الخارجية، ولا سيما الإفريقية منها.

فبفضل ما حققته من تحوّل مؤسسي ورقمي متسارع، أصبحت الجمارك اليوم أداة استراتيجية في خدمة التنمية الوطنية، توازن بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي وضرورات الحماية، وتسهم بفعالية في تحسين مناخ الأعمال، ورفع جاذبية الاقتصاد الجزائري على المستويين الإقليمي والقاري.

لقد أصبحت الجمارك اليوم شريكا تنمويا أساسيا، يتجاوز دوره التقليدي القائم على المراقبة والتحصيل، ليضطلع بمهمة استراتيجية تتمثل في مرافقة المؤسسات الوطنية والمستثمرين عبر إجراءات مبسطة وشفافة، وتشجيع الاستثمار والتصدير ضمن إطار قانوني واقتصادي محفّز. ناهيك عن مساهمتها في تحقيق الأمن الاقتصادي للدولة، وتدعيم جهود الحكومة في تنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات.

في ذات السياق، عملت المديرية العامة للجمارك على تطوير أنظمتها المعلوماتية وتحديث بنيتها التحتية الجمركية، بما يواكب المعايير الدولية، ويستجيب لتطلعات الدولة في بناء اقتصاد رقمي مندمج. كما تواصل الجمارك تنفيذ برامج إصلاحية شاملة تهدف إلى تبسيط الإجراءات، وتقليص آجال العبور، وتحسين مناخ الأعمال في مختلف الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية.

تمثل إفريقيا اليوم فضاء واعدا للتعاون والشراكة، والجمارك الجزائرية مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى تسهيل انسياب السلع والخدمات عبر الحدود الإفريقية، والمشاركة بفعالية في تفعيل الممرات التجارية القارية التي تخدم مصالح الجزائر وشركائها الإقليميين.

وإذ تواصل الجزائر خطاها بثبات نحو تعزيز حضورها الإفريقي، تبقى الجمارك ركيزة أساسية في تحقيق هذه الرؤية، بما تملكه من كفاءات بشرية، وتجربة مؤسساتية، وإرادة وطنية راسخة لخدمة التنمية، والسيادة، والازدهار المشترك.



الفهرس



مجلة الجمارك

مجلة إعلامية فصلية تصدر عن المديرية العامة للجمارك

المشرف العام
السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش
المدير العام للجمارك

مسؤول النشرية
السيد حسين بوزيد
مدير الإعلام والاتصال

المحررون
المفتش العميد ريمة يشكور
المفتش العميد سامية جزايري
المتصرف الإداري بن رابح مونية
الوثائقية أمينة المحفوظات حمدي لينا

المساهمون في العدد
السيدة علال صبيحة

الخلية التقنية
المفتش الرئيسي نوال طهاري

التصوير
ضابط الفرق بلقاسم لوز
العامل المهني محمد أمين الوافي
المصالح الخارجية الجمركية

تصميم وأنفوغرافيا
المديرية العامة للجمارك
- مديرية الإعلام والإتصال -

المقر
19، شارع الدكتور سعدان
- الجزائر العاصمة -

البريد الالكتروني
dinf@douane.gov.dz

الموقع الالكتروني
www.douane.gov.dz

الهاتف

الرقم الأخضر 10.23
023.50.11.80 / 86

الرقم ISSN
2992-1503

الإيداع القانوني
2024-08

مقتطفات من كلمة السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش، المدير العام للجمارك بمناسبة

يوم دراسي حول «الطعن بالنقض في المادة الجمركية»

18 أكتوبر 2025



"إنّ هذا اللقاء بين المحكمة العليا والمديرية العامة للجمارك هو محطة نوعية تعبّر عن التزام مشترك لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الجهاز القضائي والجهاز الإداري، في سبيل ضمان التطبيق السليم للقانون وتحقيق العدالة الناجزة.

لقد أصبح التنسيق بين هذين الجهازين اليوم أكثر من ضرورة، في ظل التحولات الاقتصادية والتجارية المتسارعة، حيث تتقاطع الاعتبارات القانونية مع المعطيات الاقتصادية والمالية، بما يجعل من الحوار والتكامل سبيلا لتعزيز فعالية الأداء وترسيخ دولة القانون، وخدمة المصلحة العامة بفعالية أكبر"

"إنّ الطعن بالنقض، بما يحمله من طبيعة قانونية دقيقة، يعدّ أداة أساسية لتوحيد الاجتهاد القضائي، وضمان حسن تطبيق القانون. وفي المجال الجمركي على وجه الخصوص، يكتسي الطعن بالنقض أهمية خاصة بالنظر إلى الطبيعة المركّبة للقضايا التي تتداخل فيها الأبعاد القانونية والاقتصادية والإدارية."

"إنّ استيعاب توجيهات المحكمة العليا في المادة الجمركية، يشكّل ركيزة لتطوير أداء جهاز الجمارك وترقية معالجته القضائية للقضايا المعروضة عليه، بما يعزز الثقة المتبادلة بين الإدارة والمتقاضين، ويكرّس الأمن القانوني في المعاملات الاقتصادية."

اللواء عبد الحفيظ بخوش

من

ملتقى التجارة البينية الافريقية 2025

«تعزيز التجارة البينية الإفريقية من أجل تنمية مستدامة»،

IATF 2025
The AfCFTA Marketplace





في حدث اقتصادي قاري يعد الأكبر من نوعه، احتضنت الجزائر بين 4 و 10 سبتمبر 2025 معرض التجارة البينية الإفريقية، وذلك في نسخته الأولى بعد دخول اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية (AfCFTA) حيز التنفيذ.



تم تنظيم فعاليات هذه التظاهرة في قصر المعارض «الصنوبر البحري» وقصر المؤتمرات الدولي «عبد اللطيف رحال» بالجزائر العاصمة، وذلك بالتعاون مع البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير «أفريكسيم» ومفوضية الاتحاد الإفريقي



وأمانة منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية .

شهد المعرض مشاركة واسعة، حيث عرف حضور 2000 عارض من 140 دولة و أكثر من 35 ألف زائر مهني، يمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية من بينها؛ الصحة، الفلاحة، الصناعة، الطاقة، المالية، و سائل النقل و البحث و الابتكار و المؤسسات الناشئة و غيرها ما جعله فضاءا حيويا للتعريف بالمنتجات و الخدمات و تبادل الخبرات و عقد الشراكات.

تم افتتاح المعرض في حفل رسمي احتضنه القصر الدولي للمؤتمرات صباح الرابع (04) من سبتمبر 2025، بحضور السيد رئيس الجمهورية وستة رؤساء دول إفريقية إلى جانب وفود رسمية من عدة دول إفريقية و ممثلي منظمات إقليمية و دولية. وقد شكل الحفل بدوره محطة لتأكيد دور الجزائر في دعم مبادرات التنمية و التكامل الاقتصادي القاري.

كانت بداية التظاهرة بكلمة السيد رئيس الجمهورية «عبد المجيد تبون»، التي حملت رسائل سياسية واقتصادية قوية، أبرز من خلالها أهمية هذا الحدث القاري الذي يأتي في ظرف عالمي شديد الدقة والحساسية، نتيجة تسارع الأحداث و تعاظم المخاطر التي تهدد بانهيار المنظومة العالمية القائمة، مؤكدا أن اللقاء ليس مجرد تظاهرة اقتصادية بل تجسيد لوعي جماعي يقود نحو بناء قارة متكاملة ، قوية الإرادة وفاعلة في محيطها الإقليمي والدولي.

وأشار الرئيس تبون إلى أن الطريق لتصحيح المظالم التاريخية بحق إفريقيا لا يزال طويلا، مستعرضا معطيات توضح مكانة القارة في الاقتصاد العالمي. مضيفا أن الجزائر ليست سوى طرف فاعل في هذا المسار، وقد أخذت على



عاتقها المساهمة في رفع التحديات لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.

كما استعرض السيد الرئيس بعض مساهمات الجزائر في دفع عجلة التنمية في القارة السمراء، مشددا على ضرورة تدارك النقائص التي لوحظت



منذ زمن. وقال أن «الحكومة الحالية تتجه إلى سد كل هذه الثغرات حتى نكون حقيقة إفريقيين ونساهم قدر المستطاع في تنمية قارتنا» وأضاف «إننا بحاجة إلى مضاعفة الجهود و حشد الطاقات وتوحيد المساعي لنحول منطقة التجارة الحرة الإفريقية إلى أداة فعلية ونقطة انطلاق نحو استعادة إفريقيا لمكانتها المستحقة على الساحة الدولية».

تواصلت فعاليات الافتتاح بجلسة نقاش، أشرف عليها السيد رئيس الجمهورية خصصت لموضوع منطقة التجارة البينية الافريقية و سبل تطوير المبادلات التجارية بين دول القارة و تعزيز التكامل الاقتصادي و إنجاح اتفاقية منطقة التبادل

الحر القارية الإفريقية (AfCFTA). وقد شهدت الجلسة مشاركة واسعة لقادة سياسيين وخبراء اقتصاديين، تبادلوا وجهات النظر حول التحديات الراهنة والفرص المتاحة أمام القارة.

تواصلت أشغال اللقاء لتشمل ورشات عمل تناولت قضايا محورية، أبرزها مشاريع ربط الطرق والموانئ والمطارات الإفريقية لضمان انسيابية الحركة التجارية، إلى جانب دراسة سبل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنشاء صناديق تمويل مشتركة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتم التأكيد في هذا السياق على أهمية تبني أنظمة جمركية رقمية موحدة بين الدول الأعضاء، بما يسهم في تسريع عمليات التخليص الجمركي، وضمان الشفافية وتقليص تكاليف النقل.

اختتمت أشغال المؤتمر ببيان ختامي صدر عن الجزائر تضمن جملة من التوصيات الرامية إلى تفعيل التجارة البينية الإفريقية وتعزيز التكامل الاقتصادي. من بين أبرز هذه التوصيات:



- إنشاء منصة رقمية مشتركة لتبادل المعلومات التجارية؛
- تأسيس لجنة تنسيق دائمة لمتابعة تنفيذ القرارات؛
- دعم المبادلات الإقليمية الهادفة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي.

إلى جانب النقاشات والورشات، شهد المعرض توقيع عقود واتفاقيات شراكة في مختلف القطاعات بقيمة 48.3 مليار دولار، استحوذت الجزائر منها على حصة معتبرة بلغت 11.4 مليار دولار. هذه الأرقام تبرز بوضوح جاذبية السوق الجزائرية وقدرتها التنافسية. كما من شأن هذه الاتفاقيات أن تدفع نحو تحقيق قفزة نوعية في حجم المبادلات التجارية وتعزيز الاستثمار وتنويع الشراكات وبناء اقتصاد قاري مبني على أسس أكثر توازنا.

حضور الجمارك الجزائرية في ملتقى التجارة البينية الافريقية 2025

جناح مشترك مع المديرية العامة للضرائب



الجمارك الجزائرية حاضرة في معرض التجارة البينية الإفريقية 2025

شاركت الجمارك الجزائرية بجناح عرض خاص ضمن فعاليات المعرض، رافقها فيه إطارات من إدارة الضرائب كممثلين عن وزارة المالية. و قد أتاح هذا الفضاء التعريف بدور المؤسستين في تسهيل المبادلات التجارية، والرد على استفسارات الزوار حول مختلف الإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد.

شكل الجناح فضاء تفاعليا استقطب عددا كبيرا من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب، الذين تركزت استفساراتهم بالأساس على الإجراءات الجمركية الخاصة بعمليات التصدير والاستيراد وما يرافقها من أطر قانونية وتنظيمية. في هذا الإطار حرصت إطارات الجمارك على تقديم شروحات دقيقة حول تسهيلات العبور، وتوضيح الخطوات العملية التي تضمن انسيابية أكبر للتجارة عبر الحدود.

من خلال هذا الحضور، أوضحت مصالح الجمارك دورها الحيوي في مرافقة النشاط التجاري، من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم التوضيحات اللازمة للمتعاملين الاقتصاديين. كما شكل ذلك رسالة قوية مفادها أن الجمارك الجزائرية تعمل جاهدة على جعل جهازها أكثر حداثة و فاعلية في خدمة الاقتصاد الوطني، وداعما رئيسيا في مسعى بناء تكامل اقتصادي إفريقي.

أبانت الجزائر من خلال استضافتها لهذا الحدث الاقتصادي دورها المحوري في دعم التكامل الاقتصادي القاري. من خلال تبادل وجهات النظر والاقتراحات و توقيع اتفاقيات استراتيجية لتعزيز



موقع الجزائر كشريك اقتصادي فعال في المنطقة. كما أثبتت الجمارك من خلال جناحها التزام الدولة الجزائرية بتوفير بيئة تجارية عصرية، بما يسهم في جعل منطقة التجارة الحرة الإفريقية أداة لدفع عجلة التنمية في القارة.







تعاون جديد بين الجمارك الجزائرية وقطاع الثقافة

المديرية العامة للجمارك توقع اتفاقيتي تعاون

لتعزيز حماية الممتلكات الثقافية والملكية الفكرية



احتضن قصر الثقافة مفدي زكرياء، يوم 16 أكتوبر 2025، مراسم توقيع اتفاقيتي تعاون ترميان إلى تعزيز حماية الحقوق الفكرية وحماية الممتلكات الثقافية، وذلك تحت إشراف السيّدة مليكة بن دودة، وزيرة الثقافة والفنون وبحضور وزير المالية السيّد عبد الكريم بوالزرد.

جرى هذا الحدث الهام بحضور السيّد اللواء عبد الحفيظ بخوش، المدير العام للجمارك، والسيّد سمير ثعالبي، المدير العام للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، إلى جانب عدد من الإطارات من كلا القطاعين



في كلمتها الافتتاحية، أشادت السّيدة وزيرة الثقافة والفنون، بالدور الحيوي الذي تضطلع به مصالح الجمارك في حماية التراث الثقافي الوطني والتصدّي لظاهرة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، مؤكدة أنّ قطاعها يعمل على مرافقة إثراء متحف الجمارك الجزائرية، عرفانا لمهمة هذا الجهاز في حماية الاقتصاد الوطني والتراث الوطني.

من جانبه، أكّد السّيد وزير المالية أنّ الاقتصاد الوطني لا ينفصل عن الثقافة، مشيرا إلى أنّ الإبداع قيمة إنتاجية تسهم في بناء اقتصاد وطني متنوّع.

وفي كلمته بالمناسبة، أوضح السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش أنّ توقيع هاتين الاتفاقيتين يجسّد الإرادة المشتركة لتعزيز حماية الإبداع الفكري والفني والموروث







الثقافي الوطني، التي تنسجم مع توجيهات السّيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، الرامية إلى تثمين الموروث الحضاري والثقافي للجزائر.

أضاف السّيد اللواء أنّ هاتين الاتفاقيتين تمثلان خطوة نوعية نحو تعزيز التنسيق المؤسساتي وتبادل الخبرات والتكوين، ما يتيح تطوير آليات المراقبة والوقاية من الجرائم المتعلقة بالملكية الأدبية والفنية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

في ذات السياق، نوّه إلى أن هاتين الاتفاقيتين تندرجان في إطار تبادل الخبرات والتكوين والتنسيق بين القطاعين للتصدّي للجرائم الخاصة بالملكية الأدبية والفنية وبما يعزز آليات المراقبة وحماية حقوق المبدعين والمؤلفين، بالإضافة إلى تطوير آليات التعاون في ميدان مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية والجرائم ذات الصلة.

أمّا السّيد سمير ثعالبي، المدير العام للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، فقد أكّد في مداخلته أنّ هذا التعاون يشكّل محطة هامة لتكريس ثقافة احترام حقوق المؤلف والمبدع، مثمّنا الدور البارز للجمارك في مكافحة التقليد وحماية الحقوق الإبداعية والفنية.

توّجت المراسم بالتوقيع الرسمي على الاتفاقيتين، حيث تضبط اتفاقية الإطار بين وزارة الثقافة والفنون والمديرية العامة للجمارك أسس التعاون في مجال حماية وتثمين التراث الثقافي الوطني، من خلال تعزيز العمل المشترك في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وتبادل الخبرات والتكوين في هذا المجال.

أمّا الاتفاقية الثانية بين المديرية العامة للجمارك والديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، تهدف إلى تحديد سبل وكيفيات التعاون وتبادل المعلومات، إلى جانب التكوين والتدريب، بما يمكّن من التصدي الفعّال للجرائم الخاصة بالملكية الأدبية والفنية، ويعزّز آليات المراقبة وحماية حقوق المبدعين والمؤلفين. كما تُعبّر هذه المبادرة عن وعي مؤسساتنا بأهمية صون حقوق المبدعين كشرط أساسي لتشجيع الاستثمار في الثقافة والإبداع.

في الختام، تعكس هذه المبادرة المشتركة رؤية استراتيجية متكاملة ترمي إلى توطيد الشراكة بين الهيئات ذات الصلة، من أجل حماية الاقتصاد الإبداعي الوطني من كل



الممارسات غير المشروعة التي تمس حقوق المبدعين والمنتجين.





المحكمة العليا والمديرية العامة للجمارك

تنظمان يوما دراسيا حول

الطعن بالنقض في المادة الجمركية

سعيا لإرساء دعائم التعاون المؤسساتي بين الجهاز القضائي والجمارك، احتضن مقرّ المحكمة العليا، يوم السبت 18 أكتوبر 2025، أشغال يوم دراسي موسوم بـ «الطعن بالنقض في المادة الجمركية»، تحت إشراف السّيد ماموني الطاهر، الرئيس الأول للمحكمة العليا والسّيد اللواء عبد الحفيظ بخوش، المدير العام للجمارك

شهد اللقاء حضور السّيد النائب العام لدى المحكمة العليا ورؤساء الغرف، ممثلي مختلف هيئات الدولة والأسلاك الأمنية، إلى جانب نخبة من الإطارات السامية من كلتا الهيئتين وعدد من القضاة والخبراء في المجال القانوني والجمركي. كما تميّز اليوم الدراسي بمشاركة فعّالة للمجالس القضائية والإطارات الجمركية المحلية عبر تقنية التحاضر عن بعد.



استهلت فعاليات اللقاء بكلمة افتتاحية ألقاها السّيد الرئيس الأول للمحكمة العليا، الذي أوضح من خلالها سياق تنظيم هذا اللقاء العلمي الذي يندرج في إطار تكريس جهود المؤسستين لترقية الأداء المؤسساتي وتوحيد الرؤى القانونية في معالجة القضايا الجمركية، لا سيّما ما تعلّق منها بإجراءات الطعن بالنقض، التي تمثّل أداة قانونية محورية لضمان حسن تطبيق القانون وتحقيق العدالة المنشودة.

في ذات السياق، أشار السّيد الرئيس الأول إلى الاتفاقية المبرمج توقيعها بين المحكمة العليا والمديرية العامة للجمارك، والتي ستُؤسّس لعمل مشترك قوامه التعاون وتبادل الخبرات، قصد معالجة مختلف الإشكالات المرتبطة بتطبيق القوانين والتنظيمات الجمركية على مستوى قضاء النقض.

اختتم السّيد الرئيس الأول كلمته بالتعبير عن أمله



في أن تكون هذه الخطوة بادرة خير تُسهم في تعزيز فعالية القضاء بصفة عامة، وتشجع سائر المؤسسات العمومية ذات الدور المماثل للجمارك على الالتحاق بهذا المسار البنّاء، خدمة للصالح العام وترسيخا لدولة القانون.

من جهته، أكّد السّيد اللواء المدير العام للجمارك، في كلمة له بالمناسبة، أنّ هذا اللقاء الذي يجمع المحكمة العليا والمديرية العامة للجمارك هو محطة نوعية تعبّر عن التزام مشترك لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الجهاز القضائي والجهاز الإداري، وان اختيار موضوع



هذا اليوم الدراسي، الموسوم ب «الطعن بالنقض في المادة الجمركية»، يعكس وعيا عميقا بأهمية هذه الآلية القانونية التي تمثل ذروة الرقابة القضائية على الأحكام، وضمانة أساسية لتوحيد الاجتهاد القضائي وصون الحقوق.

توقيع اتفاقية تعاون في المجال القضائي والجمركي

تواصلت أشغال اللقاء لتتوج بمراسم توقيع اتفاقية تعاون بين المحكمة العليا والمديرية العامة للجمارك، التي تشكل إطارا تنظيميا يؤسّس لمرحلة جديدة من التعاون المستمر والبنّاء بين الهيئتين.

حيث ترمي هذه الاتفاقية إلى إعداد وتنفيذ برنامج عمل مشترك يمتد على مدار السنة، يتضمن تبادل الخبرات والتجارب وتنظيم لقاءات علمية وأيام دراسية ودورات تكوينية منتظمة، لا سيّما في مجالات القانون الجمركي وإجراءات الطعن بالنقض، بهدف تعزيز القدرات التأهيلية وتدعيم الفهم القانوني الموحد بين الإطارات القضائية والجمركية.

المداخلات العلمية ضمن برنامج اليوم الدراسي

عرف اليوم الدراسي تقديم سلسلة من المداخلات العلمية الثرية، في جلستين صباحية ومسائية، تمحورت

يوم د
المحكمة العل
«الطعن بالنقض في



حول الإشكالات القانونية المتعلقة بإجراءات الطعن بالنقض والمنازعات المرتبطة بالمادة الجمركية. وقد تناولت هذه المداخلات، التي قدّمها قضاة مختصون وإطارات الجمارك، جملة من المحاور الهامة، أبرزها:

المداخلة الأولى: إجراءات الطعن بالنقض

تمثلت أولى المداخلات بعرض مداخلة علمية بعنوان «إجراءات الطعن بالنقض»، قدّمها السّيد حليمي علاوة، رئيس قسم بغرفة الجنح والمخالفات بالمحكمة العليا، تطرّق من خلالها إلى المراحل الأساسية لإجراءات الطعن





راسي

يا - الجمارك

المادة الجمركية»



بالنقض، بدء من الشروط الشكلية لقبول الطعن، مرورا بآجال تقديمه، وصولا إلى الدور الرقابي للمحكمة العليا في ضمان التطبيق السليم للقانون، دون إعادة مناقشة وقائع القضايا.

كما توقّف السّيد حليمي عند الطابع الخاص للقضايا الجمركية، التي تجمع بين البعد الجزائي والاقتصادي، مؤكّدا على أهمية الدقة في تحرير الأحكام والطعون، لما لذلك من أثر في تفادي رفضها شكلا أو موضوعا، وفي تعزيز فعالية العمل القضائي وضمان استقرار الاجتهاد في المادة الجمركية.



المداخلة الثانية: الطعن بالنقض في القضايا الجمركية

تم إلقاء المداخلة الثانية بعنوان «الطعن بالنقض في القضايا الجمركية»، من طرف المراقب العام محافظي رضا، مدير المنازعات وتأطير القباضات بالمديرية العامة للجمارك، التي سلّط من خلالها الضوء على أهم الإشكالات العملية التي تواجهها مصالح الجمارك أثناء دراسة الملفات الخاصّة بالطعن بالنقض على مستوى المديريات الجهوية للجمارك، بما في ذلك تلك المتعلقة بآجال إيداع الطعون بالنقض من طرف المحامين المتعاقدين مع مصالح الجمارك على المستوى الجهوي



المداخلة الثالثة: الاجتهاد القضائي في المادة الجمركية

في مداخلة قدّمها المراقب العام شايب محمد، نائب مدير الاجتهاد القضائي بالمديرية العامة للجمارك، بعنوان «الاجتهاد القضائي في المادة الجمركية»، تم التركيز على أهمية الاجتهاد القضائي كمصدر مكمّل للتشريع يسهم في تفسير النصوص القانونية وتوضيح الغامض منها، خاصّة منها في المجال الجمركي الذي يتّسم بدقّة خصوصياته القانونية وتنوّع حالاته التطبيقية.

وأبرز المتدخل دور المحكمة العليا في إرساء اجتهاد قضائي مستقر ومتوازن، داعيا إلى تعميم ونشر الاجتهادات القضائية الجمركية على مختلف الجهات المعنية للاستفادة منها في توحيد التطبيق القانوني.

المداخلة الرابعة: إدارة الجمارك كطرف ممتاز في الدعوى الجمركية

قدّم الرئيس الأول للمحكمة العليا مداخلة متميّزة تناول فيها الدور المحوري لمصالح الجمارك كطرف ممتاز في المنازعات القضائية، بالنظر إلى طبيعة مهامها السيادية في حماية الاقتصاد الوطني وضمان تحصيل الحقوق المالية للدولة. كما سلّط الضوء على الامتيازات القانونية التي تتمتع بها ذات المصالح في مجال تحريك الدعوى العمومية والمطالبة بحقوق الخزينة العمومية،



إلى جانب صلاحياتها في التحري والمعاينة وحجز البضائع محل المخالفة.

ودعا المتدخل في ختام مداخلته إلى تعزيز التنسيق والتكوين المشترك بين القضاة ومصالح الجمارك لضمان معالجة أكثر فعالية واحترافية للقضايا المطروحة أمام القضاء.

اختتم السّيد الرئيس الأول مداخلته بالدعوة إلى تعزيز التنسيق والتكوين المشترك بين القضاة ومصالح الجمارك، بما يضمن معالجة أكثر فعالية للقضايا المطروحة أمام القضاء.

توصيات ختامية

خلصت أشغال اليوم الدراسي بجملة من التوصيات العملية والبنّاءة الرامية إلى تحسين معالجة القضايا الجمركية المنازعاتية وتعزيز التعاون بين الهيئتين، أهمها:

• توحيد الاجتهاد القضائي الجمركي عبر نشر قرارات المحكمة العليا ذات الصلة لتكون مرجعا موحّدا في الفصل في القضايا؛

• إدراج مادة «الاجتهاد القضائي الجمركي» ضمن برامج التكوين الأساسي والمستمر لأعوان الجمارك والقضاة



المتخصصين، وتوحيد التوجهات القضائية من خلال قرارات غرف موحدة بالمحكمة العليا في القضايا الحساسة، ضمانا للاستقرار القانوني.

• تشجيع البحث العلمي والدراسات الأكاديمية في مجال الاجتهاد القضائي الجمركي والطعن بالنقض.

• الاعتماد على الاجتهاد القضائي كأداة استباقية في إعداد النصوص القانونية المستقبلية، بما يضمن معالجة الثغرات التي ظهرت أثناء التطبيق العملي.

اختتم اللقاء بالتأكيد على أنّ هذا اليوم الدراسي يشكّل لبنة أساسية في مسار التعاون الاستراتيجي بين المحكمة العليا والمديرية العامة للجمارك، وخطوة متقدمة نحو ترسيخ العدالة الجمركية وتكريس الأمن القانوني في خدمة الاقتصاد الوطني والصالح العام.





الجمارك الجزائرية تنظم
يوما إعلاميا حول «حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي»
بالتعاون مع السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي



في إطار وضع حيز الخدمة للنظام المعلوماتي الجديد للجمارك «ALCES»، وتعزيزا لثقافة الوعي بأهمية حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، نظّمت المديرية العامة للجمارك، يوم 25 سبتمبر 2025 بمقرّها، يوما إعلاميا حول حماية المعلومات ذات الطابع الشخصي، وذلك بالتنسيق مع السلطة الوطنية لحماية البيانات ذات الطابع الشخصي (ANPDP).

يهدف هذا اللقاء إلى التعريف بالإطارين القانوني والتنظيمي المتعلّقين بحماية المعطيات الشخصية، وتسليط الضوء على المخاطر الناجمة عن سوء استعمالها أو تسريبها، بما يساهم في ترسيخ ثقافة المسؤولية وتعزيز متطلبات الأمن المعلوماتي داخل جهاز الجمارك



افتُتحت أشغال هذا اليوم الإعلامي بكلمات رسمية، استهلها السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش، المدير العام للجمارك، الذي تطرق في كلمته إلى سياق تنظيم هذا اللقاء الذي يندرج في إطار التحوّلات الرقمية التي يشهدها قطاع الجمارك، لاسيما عقب اعتماد النظام المعلوماتي الجديد-ALCES، بما يحمله من رهانات كبرى تتعلّق بتسيير البيانات وحمايتها

ونوّه السّيد اللواء على أنّ الهدف من هذا اليوم الدراسي يتمثّل في رفع مستوى الوعي لدى أفراد الجمارك بمتطلبات حماية هذه المعطيات، من خلال التعرّف على



الأبعاد القانونية والتنظيمية، والوقوف عند التزامات المسؤولين والمكلّفين بمعالجة وتحليل البيانات الشخصية، وكذا الحقوق المكفولة للأشخاص المعنيين وفق ما تفرضه التشريعات المعمول بها.

في نفس السياق، ذكّر السّيد اللواء بالقانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والذي يشكّل المرجع القانوني والإطار الأساسي لكلّ الجهود الوطنية المبذولة في هذا المجال، مشيرا إلى أنّ ضمان أمن البيانات والحفاظ على سريتها يعدّ ركيزة أساسية في عمل مصالح الجمارك، وحاثّا الإطارات على الرفع من مستوى الوعي والمسؤولية في الحفاظ على أمن المعلومات.



وفي كلمته، ثمّن رئيس السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي مبادرة المديرية العامة للجمارك في تنظيم هذا اللقاء التكويني الهام، مؤكّدا أنّه يعكس وعيا متزايدا بأهمية حماية المعطيات الشخصية في ظل التحوّل الرقمي وتنامي التهديدات السيبرانية التي قد تمسّ بحقوق الأفراد وخصوصيتهم.

وأوضح أنّ السلطة الوطنية اعتمدت منذ دخول القانون 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018 حيّز التنفيذ مقاربة تشاركية لمرافقة المؤسسات العمومية والخاصة قصد مطابقة



معالجاتها للمعطيات مع أحكام هذا القانون، الذي يوفّر الإطار الدستوري والقانوني لمعالجة البيانات الشخصية بما يضمن احترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة.

وأشار إلى أنّ التعديل الجديد بموجب القانون 25-11 جاء لتدقيق بعض المفاهيم وتوسيع صلاحيات السلطة الوطنية في المتابعة والرقابة، خاصّة فيما يتعلّق بالجهات المخوّلة قانونا بمعالجة المعطيات في سياق الوقاية من الجرائم والتحقيقات والمتابعات القضائية، مبرزا أنّ هذه الجهات تُعفى من التصريح المسبق عند ممارسة مهامها الأمنية، مع إلزامها بالتصريح عند أداء المهام الإدارية.



واختتم كلمته بالإشادة بالنظام المعلوماتي الجديد للجمارك ALCES، معتبرا إيّاه إنجازا نوعيا ساهم في تبسيط الإجراءات وتعزيز مكافحة الغش والتهرب، ومتوافقا مع المعايير والممارسات الدولية في مجال حماية البيانات



وقد تميّزت أشغال هذا الملتقى بتنظيم أربع مداخلات متخصصة قدّمها إطارات من المديرية العامة للجمارك والسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، تناولت محاور تقنية وقانونية مكملة لموضوع اللقاء:

• **المداخلة الأولى** من تقديم السّيد بودادي إسماعيل، مدير المركز الوطني للإشارة ونظام المعلومات للجمارك (CNTSID)، التي تطرّق من خلالها إلى الدور الحيوي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في عصرنة المؤسسة الجمركية، مبرزا أهمية النظام المعلوماتي



للجمارك-ALCES في رقمنة الإجراءات وتبسيط المعاملات الجمركية وتعزيز أمن البيانات.

• **المداخلة الثانية:** استعرضت خلالها السّيدة حسيان أمينة، إطار بالسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، نظرة عامة حول الإطار القانوني والتنظيمي لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في الجزائر، مبيّنة الأسس التي جاء بها القانون 18-07 المعدّل والمتمّم بالقانون 25-11، وما يتضمّنه من شروط لجمع ومعالجة وتخزين البيانات بما يضمن احترام الحياة الخاصة للأفراد.



• **المداخلة الثالثة:** قدّمها السيد حسان بوعلام، مدير الدراسات بالسلطة الوطنية، تضمنت عرض الحلول التقنية التي تعتمدها السلطة لضمان متابعة عمليات جمع ومعالجة وتخزين المعطيات وفق معايير الأمان الرقمي المعتمدة، مع إبراز آليات الرقمنة والأنظمة المعلوماتية الداعمة.

• **المداخلة الرابعة:** تناول من خلالها السّيد قداش محمد، المدير الفرعي للمنازعات بالسلطة الوطنية، آليات الرقابة والجرائم المتصلة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، إضافة إلى العقوبات المقرّرة في حالة عدم الامتثال لأحكام القانون 18-07 سالف الذكر.

تخلّلت هذه المداخلات نقاشات ثرية وتفاعلات واسعة من طرف الحضور، ارتكزت حول الانشغالات العملية المرتبطة بسبل تعزيز حماية المعطيات الشخصية وضمان أمنها في ظل التطوّر التكنولوجي المتسارع.



وقد أسفر هذا النقاش عن جملة من التوصيات، من أبرزها إدراج برامج متخصّصة في مجال حماية المعلومات ذات الطابع الشخصي على مستوى مدارس الجمارك، وتنظيم أيّام تكوينية في إطار التكوين المتواصل، بما يضمن أعلى مستويات الحماية للبيانات الحساسة، مع التأكيد على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الهيئات المعنية لترسيخ ثقافة حماية المعطيات الشخصية في الممارسات الإدارية اليومية.



حوار مع

السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش

المدير العام للجمارك



في إطار إبراز الجهود المبذولة لتطوير المؤسسة الجمركية وتعزيز دورها في حماية الاقتصاد الوطني، يشرفنا أن نلتقي بالسّيد اللواء عبد الحفيظ بخوش، المدير العام للجمارك لإجراء هذا الحوار الذي يسلّط الضوء على أهم الإنجازات المحققة خلال هاتين السنتين الفارطتين.

فرصة نتوقف من خلالها عند أبرز محطات الإصلاح والتحديث وأهم الاحصائيات التي سجلت خلال السنوات الماضية، ونستعرض معها ملامح الرؤية المستقبلية التي ترسم مسار الجمارك الجزائرية نحو مزيد من الرقمنة، الفعالية، والمهنية، بما يواكب التحولات الاقتصادية الوطنية والدولية.

مجلة الجمارك : السيد اللواء، بداية، منذ توّليكم المهام على رأس المديرية العامة للجمارك، أكّدتم على أنّ جهاز الجمارك منخرط بفاعلية في التوجهات الاستراتيجية للدولة، خاصة في ظلّ القفزة النوعية التي شهدها جهاز الجمارك في الفترة الأخيرة من خلال الإنجازات المحققة. فماهي الآليات المعتمدة تحت إشرافكم لتجسيد معالم هذا المسار بما يعكس مكانته كجهاز سيادي واقتصادي؟

السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش : لقد انطلقنا من قناعة راسخة بأنّ الجمارك تمثل ركيزة سيادية واقتصادية في آن واحد، وهو ما يقتضي تحديثا شاملا يمكّن من تحقيق عصرنة أساليب التسيير، ويواكب التوجهات الوطنية الكبرى تحت القيادة الحكيمة للسّيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني.

في هذا الإطار، اعتمدنا جملة من الآليات المترابطة، أبرزها:

• تسريع ورشات الرقمنة من خلال تعميم النظام المعلوماتي للجمارك-ALCES، بما يضمن تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية واستكمال مختلف المراحل المتعلقة بوضع حيّز الخدمة للوحدات المكونة لذات النظام.

• استهداف المنظومة القانونية والتنظيمية بما يتلاءم مع المعايير الدولية ويعزز قدرات الجمارك في محاربة التهريب والغش وحماية الاقتصاد الوطني.

• تحديث آليات التسيير والتأطير البشري عبر ضمان تكوين قاعدي ومتواصل لمستخدمي الجمارك، يهدف إلى تطوير معارفهم ومهاراتهم في مختلف المجالات المهنية والتقنية، بما في ذلك التحكم في التقنيات الرقمية الجديدة واستغلالها بكفاءة.

• تعزيز التعاون مع مختلف الهيئات الوطنية وجمارك الدول الشقيقة والصديقة، لتبادل الخبرات وتطوير الشراكات في المجالات التي تعنى بالمسائل ذات الاهتمام المشترك.

هذه الآليات مجتمعة مكنت من إرساء دعائم مرحلة جديدة لجهاز الجمارك، مرحلة تقوم على الفعالية والاحترافية، وتجعل من جهاز الجمارك أداة حقيقية لدعم الاقتصاد الوطني والمساهمة الفعلية في بناء الجزائر الجديدة التي نطمح إليها جميعا، والتي نلتمس نتائجها بخطى ثابتة في الميدان من خلال تحسين الأداء، وتسهيل التجارة، وتعزيز الشفافية في المعاملات الجمركية.

مجلة الجمارك : لو تفضّلتم السيد اللواء، لو تكلمونا في مستهل الحديث عن أهم مشروع استراتيجي عكفت الجمارك على تجسيده خلال الفترة الأخيرة، والمتمثل في التحول الرقمي، إلى أين وصلت وتيرة تجسيده ميدانيا؟ وكيف ترون أبعاده في تكريس الشفافية، ومواكبة العولمة الاقتصادية، وتسهيل الإجراءات الجمركية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين؟

السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش : أودّ أن أؤكد أنّ التحوّل الرقمي في جهاز الجمارك ليس مجرد تحديث تقني، بل هو خيار استراتيجي نابع من التوجهات الوطنية لبناء إدارة عصرية وفعّالة، قوامها التكنولوجيا كوسيلة لضمان الشفافية وتحسين الخدمة العمومية.

وقد قطعنا في هذا المسار أشواطا معتبرة، تكلّلت بوضع حيز الخدمة للنظام المعلوماتي للجمارك الجديد «ALCES» بداية شهر نوفمبر 2023، ليكون بذلك أول نظام متكامل يشمل كافة الإجراءات الجمركية، سواء تعلق الأمر بمعالجة التصاريح الجمركية إلكترونيا من لحظة إيداع التصريح لدى الجمارك إلى غاية رفع البضائع عند الاستيراد أ والتصدير، أو بالنسبة للمعالجة الجمركية للمسافرين واستفادتهم من مختلف الخدمات الالكترونية المتوفرة عبر النظام

في هذا الشأن.

للإشارة، يهدف النظام إلى تسهيل الإجراءات الجمركية وتبسيطها لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، من خلال تقليص الآجال، وتحسين تتبع العمليات التجارية، وتمكين المتعامل من التواصل رقميا مع مصالح الجمارك دون الحاجة إلى التنقل. كما يسمح النظام برقمنة مسار المعالجة على مستوى مختلف المكاتب الجمركية، مما يعزّز من شفافية الأداء ويحدّ من الأخطاء البشرية.

أمّا على الصعيد البنيوي، تمّ العمل على تأمين البنية التحتية الرقمية وتعزيز وسائل الحماية السيبرانية لحماية المعطيات الحساسة وضمان استمرارية الخدمة. كما تمّ تجهيز كافة المصالح المختصة التابعة للمديريات الجهوية للجمارك بالمعدّات والربط الشبكي اللازمين لاستغلال النظام المعلوماتي بفعالية.

أمّا فيما يخصّ تقدّم الأشغال، فقد تمّ استكمال المرحلة الأولى من ذات النظام، الذي يتشكّل من عدّة أنظمة فرعية متكاملة، والتي كانت محلّ تفصيل في إصدارات سابقة، ولا بأس في التذكير بها، وهي:

1- نظام البوابات الإلكترونية:

يشكّل الواجهة الرئيسة للنظام المعلوماتي، ويُتيح للمستخدمين من أعوان الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين الولوج إلى مختلف الخدمات الإلكترونية عبر فضاء آمن. يسمح هذا النظام بإيداع التصاريح الجمركية، تحميل الوثائق، وتتبع المعاملات دون الحاجة للتنقل إلى المكاتب الجمركية.

2- نظام متابعة عمليات الشحن:

يُعنى هذا النظام بتتبّع حركة البضائع منذ دخولها عبر الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، إلى غاية استكمال عملية الجمركة. كما يتيح معرفة الموقع الحالي والوضع القانوني للبضائع في الزمن الحقيقي، بما يعزّز الشفافية وسلامة السلسلة اللوجستية.

3- نظام تسيير المخاطر:

يهدف إلى تحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية من خلال معالجة البيانات المتعلّقة بالمتعاملين والبضائع. كما يسمح بتوجيه الرقابة نحو الحالات ذات درجة الخطورة الأعلى، مما يضمن توازنًا بين تسهيل التجارة وتعزيز الرقابة

4- نظام التصاريح الجمركية الإلكترونية:

يمكّن المستوردين والمصدرين أو الوكلاء المعتمدين من تقديم التصاريح الجمركية إلكترونيًا، وتحميل المستندات المطلوبة (الفواتير، شهادات المنشأ، وثائق الشحن...). كما يسمح بتتبّع مراحل معالجة التصريح وتلقي الإشعارات الفورية حول مستجدات الملف.

5- نظام التخليص الإلكتروني وتسيير محاسبة القباضات:

يُتيح تسديد الحقوق والرسوم الجمركية إلكترونيًا، سواء عبر أجهزة الدفع الإلكتروني أو المنصات البنكية. كما يضمن تسييرا آنيا ودقيقا للعمليات المحاسبية، مما يسهم في تقليص الوقت والجهد وتعزيز الشفافية المالية.

6- نظام التحكم واليقظة المعلوماتية:

يُعنى بحماية النظام المعلوماتي للجمارك من التهديدات الرقمية، من خلال مراقبة أداء البنية التحتية، رصد الأنشطة المشبوهة، وتحليل السجلات التقنية بصفة مستمرة. يضمن هذا النظام استمرارية الخدمة وسلامة المعطيات.

لتي تخصّ التصريح الجمركي الإلكتروني للبضائع، المعالجة الجمركية للمسافرين. كما يتم حاليا العمل على إدماج وحدات جديدة تخصّ تسيير المنازعات، والرقابة اللاحقة، والجباية الجمركية، وتسيير الموارد البشرية.

أمّا خلال شهر نوفمبر 2024، تم وضع حيّز الخدمة للنظام الخاص بمعالجة المسافرين الذي يشمل استصدار سندات العبور للسيارات، التصاريح الالكترونية للعملة الصعبة وجميع الأنظمة الجمركية الخاصّة بالمسافرين، بما في ذلك جمركة السيارات.

وتعمل فرق المشروع في الوقت الراهن على تطوير المرحلة التكميلية من المشروع والتي تشمل أساسا الأنظمة الفرعية الخاصة بالمنازعات، الأبحاث والمراقبة البعدية، وكذا الأنظمة الخاصة بالمراقبة الجمركية لحركة السفن والطائرات وكذا تنقل البضائع في النطاق الجمركي على مستوى الولايات الحدودية.

وفي سياق مواز، تُشرف فرق العمل المختصة على تنظيم دورات تكوينية لفائدة المستخدمين، بهدف ضمان استيعابهم الكامل لمختلف الوظيفيات التقنية المدرجة مؤخرا في النظام، وتمكينهم من استغلالها بأعلى درجات الكفاءة. ويأتي هذا الجهد في إطار رؤية شاملة ترمي إلى تحقيق تحوّل رقمي فعّال ومستدام، يرسّخ مكانة الجمارك كهيئة عصرية تعتمد على التكنولوجيا والابتكار في أداء مهامها السيادية والاقتصادية.

من جهة أخرى، فإن المديرية العامة للجمارك تعمل بالتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية والهيئات المكلفة باستصدار التراخيص الإدارية ذات الصلة بعمليات التصدير والاستيراد على التحضير لإطلاق المنصة الرقمية المتمثلة في الشباك الموحد التي ستسمح بالمعالجة الالكترونية للتراخيص الإدارية سالفة الذكر.

مجلة الجمارك : نعرّج الآن عن الدور الجبائي الهام الموكل لمصالح الجمارك، الذي لابد من التطرق إليه، باعتبارها الهيئة القائمة بتحصيل الحقوق والرسوم لفائدة خزينة الدولة وتمويل صندوق الجماعات المحلية. كيف تقيمون الإيرادات التي تم تحصيلها خلال سنة 2024 والسداسي الأول 2025؟

السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش : يشكّل الدور الجبائي للجمارك أحد الركائز الأساسية في دعم الموارد المالية للدولة، وباعتبارها المهمة التقليدية لها، من خلال تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية المفروضة على عمليات الجمركة، فضلا عن الغرامات والمصادرات الناجمة عن الملفات المنازعاتية المحرّرة ضدّ الأشخاص نتيجة خرق التشريع والتنظيم الجمركيين.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم مصالح الجمارك بإعداد وتحليل الإحصائيات الخاصّة بالتجارة الخارجية، التي تعدّ مؤشرا ومرجعا أساسيا يعتمد عليه في تحديد معالم السياسة الاقتصادية للبلاد.

ولو تحدّثنا بلغة الأرقام عن التحصيلات التي قامت بها مصالح الجمارك خلال سنتي 2024 و2025، فقد قُدِّر إجمالي المبالغ المحصّلة خلال هذه الفترة (حقوق، رسوم، أتاوى واقتطاعات أخرى) بـ 1.830,67 مليار دينار جزائري خلال سنة 2024، و818,22 مليار دينار جزائري خلال السداسي الأول من سنة 2025، مسجّلة بذلك ارتفاعا معتبرا قدره 139,88 مليار دينار جزائري خلال سنة 2024، و176,58 مليار دينار جزائري خلال السداسي الأول من سنة 2025، مقارنة بالفترات المماثلة من السنوات السابقة.

وقد تم توزيع هذا المبلغ على النحو التالي :

- استحوذت إيرادات الميزانية على الحصّة الأكبر، بما يقارب أربعة أخماس إجمالي التحصيلات، إذ بلغت 1.134,02 مليار دينار جزائري خلال سنة 2024، مسجّلة ارتفاعًا بنسبة 11,57% مقارنة بسنة 2023.

كما بلغت هذه الإيرادات 643,18 مليار دينار جزائري خلال السداسي الأول من سنة 2025، محقّقة زيادة قدرها 21,89% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.

- بلغت الإيرادات المخصّصة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية مبلغ 116,12 مليار دينار جزائري خلال سنة 2024، مسجّلة ارتفاعًا بنسبة8,41%، مقارنة بسنة 2023.

كما بلغت هذه الإيرادات 66,44 مليار دينار جزائري خلال السداسي الأول من سنة 2025، محقّقة زيادة بنسبة 24,80% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.

- شهدت الإيرادات المخصّصة للصندوق الوطني للتقاعد ارتفاعا معتبرا بنسبة 79,35% خلال السداسي الأول من سنة 2025 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024، لتبلغ 107,81 مليار دينار جزائري، أي ما يمثل 13,18% من إجمالي التحصيلات. أمّا خلال سنة 2024، فقد بلغت هذه الإيرادات 129,09 مليار دينار جزائري.

- سجّلت الإيرادات المخصّصة لحسابات التخصيص الخاصة مبالغ محدودة، رغم الزيادة النسبية الاستثنائية التي عرفتها خلال السداسي الأول من سنة 2025، حيث بلغت 5,08 مليون دينار جزائري.

- بلغت الإيرادات المخصّصة للبلديات 788,68 مليون دينار جزائري خلال السداسي الأول من سنة 2025.

- سجلت تحصيلات «الرسم على القيمة المضافة (85 %)» و«الحقوق الجمركية» ، «الرسم على القيمة المضافة (15 %) الموجهة لصندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية و كذا البلديات ، خلال سنة 2024 معدلات التنفيذ على التوالي 118,51 %، 87,11 %، 118,24 %، 142,31 %مقارنة بالأهداف السنوية و المقدرة بـ 552,25 مليار دينار جزائري، 456,56 مليار دينار جزائري، 96,44 مليار دينار جزائري، 1,01 مليار دينار جزائري

في حين بلغت نسب التنفيذ خلال السداسي الأول لسنة 2025 على التوالي 61,38 %، 56,72 %، 62,49 %، 61,09 % مقارنة بالأهداف السنوية والمقدرة بـ 609,77 مليار دينار جزائري، 406,56 مليار دينار جزائري، 106,36 مليار دينار جزائري، 1,29 مليار دينار جزائري

باستثناء إنجازات الحقوق الجمركية خلال سنة 2024، يلاحظ أن بقية الإيرادات قد سجلت معدلات تنفيذ إيجابية أي استيفاء الأهداف المسطرة.

مجلة الجمارك : بالنسبة للجانب الحمائي الآن، سجّلت مصالح الجمارك خلال الفترة الأخيرة حصيلة نوعية من الإنجازات، لاسيما في مجال مكافحة تهريب المواد المخدّرة. كيف تقيّمون هذه الحصيلة؟ وما هي الإجراءات المستحدثة التي تمّ اعتمادها في هذا الإطار لتعزيز فعالية العمل الميداني الجمركي؟

السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش : في ظل الجهود المتواصلة التي تبذلها الجمارك الجزائرية من أجل حماية الاقتصاد الوطني وضمان أمن السوق الداخلية، شهدت الآونة الأخيرة تحقيق مصالح الجمارك لنتائج نوعية تعكس نجاعة الاستراتيجية المنتهجة في مجال مكافحة الغش

والتهريب. ويأتي هذا الأداء المتميّز ثمرة لجملة من الإجراءات التي تم اعتمادها بهدف تدعيم فعالية العمل الميداني وتعزيز منظومة الرقابة الجمركية بمختلف أشكالها.

انطلاقا من المهام الحمائية المنوطة بها، كثّفت مصالح الجمارك تدخلاتها الميدانية عبر كامل الإقليم الجمركي، بما في ذلك المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية، لمكافحة مختلف ظواهر الغش والتهريب والجرائم العابرة للحدود. حيث أسفرت هذه الجهود عن تحقيق حصيلة معتبرة من البضائع المحجوزة الموجّهة للتهريب، من خلال مقارنة النتائج المسجّلة خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2024 ونفس الفترة من سنة 2025، مشيرة إلى ارتفاع ملحوظ في عدد ونوعية القضايا المعالجة.

الجدير بالذكر أن هذه النتائج تم تحقيقها في إطار التنسيق الوثيق مع مختلف الشركاء الأمنيين، على غرار أفراد الجيش الوطني الشعبي، والأمن العسكري والأمن الداخلي، والدرك الوطني، والأمن الوطني، ضمن مقاربة عمل مشتركة وممنهجة، تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر المتزايدة التي تمسّ أمن الدولة واستقرارها الاقتصادي.

كما تشمل هذه الإجراءات لاسيما تعزيز آليات تبادل المعلومات وتكثيف الدوريات الجمركية المشتركة، فضلا عن التكوين المستمر لأعوان الجمارك في مجالات الرقابة الجمركية.

وبلغة الأرقام التي تدعم تحليلنا حول الحصيلة المحققة في مجال مكافحة الغش والتهريب، تبيّن مقارنة النتائج المسجّلة خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2024 مع تلك المسجّلة خلال نفس الفترة من سنة 2025، وجود تحوّلات ملحوظة في طبيعة واتجاهات الأنشطة غير المشروعة.

في هذا السياق، يمكن التطرق إلى أهم المحجوزات التي تعكس حجم التحديات الميدانية واليقظة المستمرة لمصالح الجمارك، سواء في الموانئ أو المعابر الحدودية أو على مستوى محاور الطرق الوطنية، على النحو التالي:

فبالنسبة للمواد المخدّرة والمؤثرات العقلية، شهدت الكميات المحجوزة خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنتي 2024 و2025 ارتفاعا ملحوظا، سواء من حيث عدد العمليات أو حجم المواد المضبوطة، مما يعكس تصاعد النشاط الإجرامي المنظّم في هذا المجال، واستمرار يقظة وتنسيق فرق الجمارك مع الأجهزة الأمنية.

حيث تتعلق هذه الزيادات المسجلة سنة 2025، مقارنةً بنفس الفترة من سنة 2024، حسب طبيعة البضاعة، بما يلي:

- الكوكايين: تم حجز 475,125 كغ من الكوكايين خلال الثمانية أشهر من سنة 2025، مقابل 279,619 كغ خلال نفس الفترة من سنة 2024، أي بزيادة بنسبة %+ 69,92، وتشير هذه المعطيات إلى أن هذه المخدرات الصلبة أصبحت تستهلك داخل البلاد، بعد أن كانت تمرّ عبرها فقط في السابق. ما يستدعي تعزيز آليات الرقابة والتنسيق الميداني لمواجهة هذا النوع من التهريب عالي الخطورة.

- الكيف المعالج: إن التطور المسجل في كميات الكيف المعالج المحجوز خاصة بالجنوب الغربي، ممثلة في 7 243,470 كغ خلال الثمانية أشهر من سنة 2025، مقارنة بـ4 325,095 كغ خلال نفس الفترة من سنة 2024، أي زيادة بنسبة تقارب 2% ، يبرز بوضوح مصدر هذا النشاط الإجرامي وأهدافه، كما تعكس هذه النتائج الإصرار والعزيمة اللذين تبديهما فرق الجمارك، إلى جانب باقي المصالح الأمنية، في مكافحة هذا النوع من الإجرام العابر للحدود.

- المؤثرات العقلية: تم حجز 14 729 688 وحدة خلال سنة 2025 مقارنة ب 5 370 992 وحدة خلال سنة 2024، وتعود الزيادة الكبيرة في عمليات الحجز إلى عدم الاستقرار السائد في الدول المجاورة، وهي وضعية تسهّل تطوّر شبكات إجرامية عابرة للحدود تستفيد من هذه الأزمات.

أمّا بالنسبة للمواد والمنتجات المدعّمة، فقد سجّل تحوّل في أنماط تهريب هذه السلع، لا سيما الوقود والمواد الغذائية الأساسية، من خلال اعتماد المهربين على أساليب جديدة لإخفائها ونقلها، في ظل تشديد الرقابة على المحاور الحدودية التقليدية.

ككلمة أخيرة في هذا السياق، تبقى مصالح الجمارك مجنّدة، بالمرصاد لكلّ محاولات الغش والتهريب التي تستهدف الاقتصاد الوطني، ماضية في أداء مهامها بكلّ انضباط ومسؤولية، من خلال تكثيف وجودها الميداني على طول الشريط الحدودي وفي مختلف النقاط الحساسة عبر التراب الوطني.

ويعزّز هذا الجهد المستمر بالتنسيق الوثيق مع مختلف الأجهزة الأمنية، في إطار مقاربة وطنية شاملة تهدف إلى تجفيف منابع التهريب والتصدي لكافة أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

كما تواصل المصالح الجمركية تطوير آليات عملها الرقابي والعملياتي بما يتماشى مع خصوصية كلّ منطقة حدودية وطبيعة التهديدات المسجّلة، تأكيدا على دورها المحوري كدرع اقتصادي فعّال يسهم في حماية السوق الوطنية وضمان استقرارها.

مجلة الجمارك : أكدّتم في أكثر من مناسبة على أنّ العنصر البشري يشكّل محور التطوير داخل قطاع الجمارك، كيف تجسّد هذا المسعى ميدانيا للاستثمار في الكفاءات وتعزيز أدائها؟

السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش : تولي المديرية العامة للجمارك أهمية بالغة لتثمين العنصر البشري باعتباره المحرك الأساسي لأي عملية إصلاح أو تحديث. وانطلاقًا من ذلك، تم اعتماد مقاربة استراتيجية شاملة من خلال تثمين سياسة التوظيف والتكوين والترقية لأجل ضمان التغطية الشاملة للإقليم الجمركي من جهة، وكذا تحقيق نجاعة الأداء وتعزيز المهارات والمكاسب وترقية روح الانتماء للمؤسسة الجمركية من جهة أخرى.

في هذا الصدد، تم خلال سنة 2024 والسداسي الأول من سنة 2025، ترقية 3055 جمركي من الأسلاك الخاصة و94 جمركي من الأسلاك الشبيهة إلى رتب أعلى.

أمّا في مجال التكوين، وبهدف الرفع من مستوى أداء العون الجمركي وتعزيز معارفه وخبراته في المجال الجمركي، تعمل الجمارك على تبني كافة الميكانيزمات الكفيلة بالرقي بالمنظومة المعتمدة في التكوين على المستوى الوطني، عبر كافة المدارس الجمركية بالتنسيق مع المؤسسات العمومية والخاصة، كما تسهر على الرفع من مستوى ونجاعة التكوين من خلال مختلف البرامج المسطرة في مجال التكوين على المستوى الدولي.

بهذا الخصوص، سجلّت المديرية العامة للجمارك على المستوى الوطني، تنظيم 38 دورة تكوينية لحساب سنة 2024، بمشاركة 5261 جمركي.

كما تم خلال السداسي الأول من سنة 2025، إجراء 19 دورة تكوينية، بمشاركة 892 جمركي في مختلف المجالات التقنية، على غرار فحص ومراقبة العمليات التجارية، المنازعات الجمركية، تسيير الفرق العملياتية الجمركية، إضافة إلى مجالات أخرى، كالتسيير واللغات، والتي شملت بالخصوص: المناجمنت، الصفقات العمومية، التحرير الإداري، اللغة الإنجليزية وغيرها.

أمّا فيما يخصّ التكوين على المستوى الدولي، استفادت المديرية العامة للجمارك من 21 دورة تكوينية بعنوان سنة 2024 بمشاركة 105 إطار، و07 دورات تكوينية خلال السداسي الأوّل من سنة 2025، بمشاركة 28 جمركي، وذلك في إطار التنسيق والتعاون مع مختلف الهيئات الدولية، على غرار المنظمة العالمية للجمارك، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومكتب مكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل التابع لكتابة الدولة الأمريكية.

مجلة الجمارك : وما هي أبرز الجهود والمستجدّات التي تمّ تحقيقها على مستوى مدارس التكوين الجمركي، من حيث تطوير البرامج البيداغوجية، وتحديث وسائل التكوين، وتعزيز كفاءات الإطارات والأعوان بما يواكب متطلبات المرحلة الجديدة؟

السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش : في هذا الإطار، تمّ إعطاء أهمية خاصّة لتطوير منظومة التكوين الجمركي باعتبارها رافعة أساسية لتحديث الجهاز وتعزيز احترافيته. وقد شملت الجهود المبذولة عدّة محاور مترابطة:

- على الصعيد البيداغوجي، تمّ تحيين البرامج التعليمية لتتلاءم مع المتغيرات التشريعية والتنظيمية، ومواكبة التحولات الرقمية التي يشهدها القطاع، بما في ذلك إدراج مختلف الجوانب المتعلقة بالتسيير والرقابة الداخلية، وكذا تحيين النظام الداخلي المطبّق على الطلبة المتربّصين بالمدارس الجمركية، فضلًا عن إعداد دليل خاص بتخرّج الدفعات.

- ابرام اتفاقيات تطبيق بين المصالح الخارجية للجمارك ومديريات التكوين والتعليم المهنيين في الولايات المعنية،

- ابرام اتفاقية إطار بين المديرية العامة للجمارك وشركة سوناطراك خلال شهر جانفي 2025، بهدف تبادل الخبرات وتعزيز التكوين التطبيقي.

- التأطير الأمثل لمختلف مسابقات التوظيف الخارجية، الامتحانات المهنية والتكوين المتخصّص بعد الترقيات في مختلف الرتب الجمركية.

مجلة الجمارك : في سياق الحديث عن الاهتمام بالعنصر البشري داخل جهاز الجمارك، برز اهتمام واضح بترقية النشاط الاجتماعي والرياضي في الوسط المهني. ما هي أبرز التدابير والمبادرات التي اتخذتموها في هذا المجال لتعزيز التماسك المؤسسي وتحسين بيئة العمل داخل السلك الجمركي؟

السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش : بالفعل، نولي أهمية خاصة للجانب الاجتماعي والرياضي داخل جهاز الجمارك، إيمانًا منّا بأنّ تحسين ظروف الموظف المهنية والاجتماعية من شأنه أن يعزّز روح الانتماء ويقوّي الأداء الوظيفي.

وفي هذا الإطار، تم إعادة بعث النشاط الرياضي وتحسين الخدمات الاجتماعية لفائدة منتسبي جهاز الجمارك وذوي الحقوق. حيث تم تنظيم 23 دورة تخييمية لفائدة أبناء الجمركيين، إلى جانب استفادة 559 جمركيا وجمركية من أداء مناسك العمرة خلال سنة 2024، فضلًا عن منح قروض اجتماعية لأكثر من 1900 موظف خلال نفس الفترة.

أمّا بخصوص ترقية الرياضة في الوسط المهني وتحسين اللياقة البدنية لموظفي الجمارك، فقد تم توقيع اتفاقية تعاون مع وزارة الرياضة،

بتاريخ 25جانفي 2025، تزامنًا مع الاحتفال باليوم العالمي للجمارك، الرامية إلى تطوير الممارسة الرياضية وتعزيز مشاركة الجمركيين في مختلف المنافسات.

وقد أثمرت هذه الجهود عن مشاركة 125 رياضيًا خلال مختلف المنافسات الوطنية الرياضية المنظمة، من بينهم 21 من العنصر النسوي، الذين شرّفوا القطاع بحصولهم على ميدالية ذهبية (01) وأربع (04) ميداليات فضية، وهو ما يعكس الروح التنافسية العالية والالتزام الكبير الذي يتميّز به منتسبو هذا السلك الحيوي.

مجلة الجمارك : تعزيزا للتعاون المؤسساتي، تمّ توقيع اتفاقيات تعاون في الفترة الأخيرة مع قطاعات عدّة.ما هي أبرز هذه الاتفاقيات؟ وما الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها في إطار تطوير العمل الجمركي وتعزيز التنسيق بين الإدارات؟

السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش : إن تحدّثنا عن تقوية أواصر التعاون المؤسساتي، ضمن إطار الالتزام بالشعار الذي تم تبنّيه العام الماضي من قبل المنظمة العالمية للجمارك : «جمارك تجند شركاءها التقليديين والجدد حول أهداف واضحة»، فإنّ الاتفاقيات التي سيتم توقيعها اليوم تعدّ تتويجًا لجهود مصالح الجمارك خلال سنة 2024 لتعزيز علاقاتها مع الشركاء في هيئات حكومية ومراكز أكاديمية. مستقطبة بذلك كلّ من تتوسّم فيهم الإسهام الفعال في تحسين مناخ النشاط الجمركي وتعبئته بالمهارات الجديدة لتحقيق أفضل النتائج على كافة الأصعدة.

تمثّل الاتفاقيات التي أبرمتها المديرية العامة للجمارك في الفترة الأخيرة خطوة استراتيجية نحو تعزيز التعاون المؤسساتي وتدعيم الشراكات بين مختلف القطاعات، بما يسهم في تحسين مناخ النشاط الجمركي وتوطيد العلاقات مع الهيئات الحكومية لتحقيق نتائج ملموسة على المستويين التنظيمي والعملي. كما تندرج أيضا ضمن جهود مصالح الجمارك الجزائرية في إطار الالتزام بالشعار الذي تم تبنّيه العام الماضي من طرف المنظمة العالمية للجمارك للاحتفال باليوم العالمي للجمارك.

ففي سنة 2024، تمّ توقيع اتفاقية تعاون في مجال التكوين مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين، هدفها تأهيل وتحسين مستوى المورد البشري الجمركي وتطوير كفاءاته ومكتسباته في عديد المجالات، ما يمكّنه من مواكبة المتغيرات ومواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

أمّا خلال سنة 2025، فقد شهدت المديرية العامة للجمارك توقيع عدّة اتفاقيات تعاون، تجسّد التوجّه نحو توسيع الشراكات الاستراتيجية ومواكبة التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد. ومن أبرز هذه الاتفاقيات حسب تسلسلها الزمني:

أ. الاتفاقية مع السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، التي تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الفساد ودعم مبادئ الشفافية والنزاهة في العمل الإداري، من خلال تطوير آليات الرقابة وتعزيز التنسيق بين المؤسستين لترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة.

ب. الاتفاقية مع مجمّع سوناطراك، والتي تندرج في إطار تعزيز التكوين في مجال المحروقات، باعتباره قطاعًا استراتيجيا يشكّل إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، ويعدّ من مجالات النشاط الحيوية للجمارك الجزائرية.

ت. الاتفاقية مع المديرية العامة للغابات، التي ترمي إلى مكافحة التهريب غير المشروع للموارد الطبيعية، لاسيما الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، وكذا تطوير آليات الرقابة على المنتجات ذات الأصل النباتي والحيواني العابرة للحدود.

ث. الاتفاقية مع وزارة الرياضة، التي تهدف إلى ترقية الرياضة في الوسط المهني وتحسين اللياقة البدنية لموظفي الجمارك، بما يعزّز روح الجماعة والانتماء المؤسسي داخل الجهاز.

ج. اتفاقية إطار مع الديوان الوطني لحقوق المؤلف ما من شأنه حماية الاقتصاد الوطني وتشجيع الإبداع والابتكار.

ح. اتفاقية تعاون مع وزارة الثقافة والفنون، التي تهدف إلى حماية الموروث الثقافي الوطني ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، إلى جانب تعزيز التنسيق الميداني بين مصالح الجمارك ومصالح الوزارة فيما يتعلّق بعمليات المراقبة والتصنيف، وكذا تبادل الخبرات في مجال الحفاظ على التراث المادي واللامادي

خ. اتفاقية تعاون بين المديرية العامة للجمارك والديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الهادفة إلى تحديد سبل وكيفيات التعاون وتبادل المعلومات، إلى جانب التكوين والتدريب، من أجل التصدي الفعّال للجرائم الخاصة بالملكية الأدبية والفنية، ويعزّز آليات المراقبة وحماية حقوق المبدعين والمؤلفين.

تندرج مجمل هذه الاتفاقيات ضمن رؤية استراتيجية شاملة تنتهجها المديرية العامة للجمارك، تقوم على الانفتاح على مختلف الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين، وتجسّد إرادتها في التحول إلى إدارة حديثة، فاعلة وشريكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة في تسيير الشأن العمومي.

مجلة الجمارك : السيد اللواء، هناك مشاريع مهمة تفضّلتم بالإشراف عليها، عكفت على إنجازها فرق عمل متخصّصة على مستوى المديرية العامة للجمارك، على غرار مشروع قانون جمارك جديد يواكب المستجدات ويهدف إلى تحسين مناخ الأعمال، ومشروع القانون الأساسي الخاص بالأسلاك الخاصة بسلك الجمارك، الهادف إلى تعزيز دور الجمارك وتحسين ظروف عمل منتسبيها، إضافة إلى مشروع إعادة الهيكل التنظيمي لجهاز الجمارك يضمن التماشي مع متطلبات العصرنة والتحديث. هل يمكن أن تطلعونا على ما تمّ القيام به في هذا الإطار، وإلى أين وصلت هذه المشاريع من حيث مراحل الإعداد والتنفيذ؟

السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش : إن تكييف المنظومة التشريعية، بما يتماشى والتغييرات التي تشهدها حاليا التجارة الخارجية، تعدّ من صلب المحاور الاستراتيجية الّتي يعكف جهاز الجمارك على تجسيدها من خلال مراجعة النصوص القانونية التي تؤطر النشاط الجمركي والتي تستقي مدادها من قانون الجمارك ومختلف توصيات المنظمة العالمية للجمارك.

وأبرز ما يميّز الساحة الاقتصادية حاليا على الصعيد الوطني، وضع حيّز التنفيذ لأحكام القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتعلّق بالاستثمار، الذي يرمي إلى تشجيع الاستثمار، لاسيما من خلال تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية، ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة، إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة، تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة وكذا تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير. ما يستدعي التناغم بين هذه النصوص القانونية المؤطرة للاستثمار ونصوص قانون الجمارك، خاصّة أن الغاية التي يراهن عليها من قانون الاستثمار هو تحقيق إقلاع تنموي واعد كفيل بإعطاء ديناميكية اقتصادية قوية ومستدامة لبلادنا وتحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي.

أمّا على الصعيد الدولي، فإنّ الجمارك الجزائرية ملزمة بتكريس المقاييس والمعايير الدولية المنبثقة عن التوصيات الصادرة عن المنظمة العالمية للجمارك الهادفة إلى تبسيط الإجراءات وضمان مرافقة المتعاملين الاقتصاديين أثناء جمركة البضائع.

من هذا المنطلق، كان لزاما على مصالح الجمارك الجزائرية السعي نحو وضع الميكانيزمات التي تمكّنها من مواكبة هذه التوجهات الهادفة إلى تعزيز بيئة الاستثمار في الجزائر وتحفيز النمو الاقتصادي بشكل مستدام، من خلال تيسير الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية التي تفتح آفاقا واسعة للمؤسسات الاقتصادية بمنحها امتيازات تشجع القطاعات الإنتاجية وتسهل حركة المبادلات التجارية، وأيضا تقديم حوافز ودعم الشركات المصدرة لزيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى تعزيز صلاحيات و مهام أعوان الجمارك في ظل التحول الرقمي، حتى تتمكن من أداء دورها الرقابي لضمان حماية ناجعة للاقتصاد الوطني والتصدي لعمليات التهريب و الجريمة العابرة للحدود بكافة أشكالها.

فيما يخص مشروع قانون الجمارك الجديد، فقد تمّ إنجازه في إطار مقاربة تشاركية ضمّت إطارات من مختلف المصالح المركزية والجهوية. وقد جاء المشروع ليُكرّس مبادئ التبسيط والشفافية في المعاملات الجمركية، ويعزّز استعمال الرقمنة كآلية رئيسية لتسيير العمليات. كما يهدف إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال تسهيل الإجراءات أمام المتعاملين الاقتصاديين، وتدعيم الضمانات القانونية للمستثمرين، بما يخلق بيئة أكثر تنافسية وجاذبية للاستثمار. وقد أنجز المشروع مع مراعاة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والمعايير الحديثة المعتمدة من قبل منظمة الجمارك العالمية، وتمت إحالة النص إلى السلطات المختصة لمواصلة مساره نحو المصادقة.

أمّا مشروع القانون الأساسي الخاص بالأسلاك الخاصة بقطاع الجمارك، فقد أُعدّ وفق منهج إصلاحي شامل يراعي خصوصية المهام الجمركية، ويستجيب لتطلعات الإطارات والأعوان. وقد ركّز هذا المشروع على إعادة تصنيف الرتب وتوضيح المهام والصلاحيات وتحسين شروط الترقية، إلى جانب مراجعة منظومة التحفيز بما يتماشى مع متطلبات الأداء الميداني والاحترافية. كما يهدف هذا المشروع إلى تثمين المورد البشري باعتباره الركيزة الأساسية في تطوير المؤسسة الجمركية وتعزيز فعاليتها.وقد استكمل المشروع مراحله التقنية والتشريعية الأولى، وأحيل إلى الجهات المختصة لاستكمال مسار اعتماده الرسمي.

فيما يتعلّق بمشروع إعادة الهيكل التنظيمي لجهاز الجمارك، فهو ثمرة عمل معمّق يهدف إلى تحديث البنية التنظيمية للمديرية العامة ومصالحها الخارجية بما يواكب متطلبات العصرنة والرقمنة، الذي يرتكز على تعزيز التنسيق بين المستويات المركزية والجهوية والميدانية، وإعادة توزيع المهام بما يضمن الفعالية في الأداء، وتقوية القدرات الرقابية والتحليلية، إضافة إلى خلق مرونة أكبر في اتخاذ القرار.

وبذلك يمكن القول أنّ جميع هذه المشاريع أنجزت وفق منهجية محكمة، مع مراعاة الأطر القانونية والتنظيمية الحالية، وتمّ إرسالها إلى السلطات المعنية لتأخذ مسارها القانوني والإداري. وهي تمثّل مجتمعةً لبنات أساسية في مسار الإصلاح الشامل للجمارك الجزائرية، بما يعزّز احترافيتها ويضمن أداء أكثر فعالية وشفافية في خدمة الاقتصاد الوطني.



لقاء تعاون جمركي جزائري – عُماني

لتعزيز الصادرات خارج المحروقات



في إطار تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وسلطنة عمان، قام وفد من مركز صادرات عمان برئاسة ممثل المركز السيّد محمود اليازيدي، المشرف على مشاركة سلطنة عمان في معرض الجزائر الدولي، بزيارة إلى مقرّ المديرية العامة للجمارك، يوم 26 جوان 2025، مرفوقا بعدد من مسؤولي الهيئات الاقتصادية العُمانية.

استهل الاجتماع المدرج ضمن برنامج هذه الزيارة، بكلمة ترحيبية أكدّ من خلالها السيد اللواء المدير العام للجمارك على متانة العلاقات الثنائية وروابط الأخوة التي تجمع الجزائر وسلطنة عمان. كما أشاد رئيس الوفد العُماني، خلال كلمه له بالمناسبة، بحفاوة الاستقبال وعمق علاقات التعاون بين البلدين.

تخلّل اللقاء عرض فيديو ترويجي يبرز مهام المديرية العامة للجمارك، تلاه تقديم مداخلة حول التسهيلات الجمركية الممنوحة لعمليات التصدير خارج قطاع المحروقات، لاسيما تلك المندرجة ضمن المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر (GZALE)..



كما تم فتح باب النقاش تبادل من خلاله الطرفان وجهات النظر حول مختلف الجوانب ذات الاهتمام المشترك.

وقد مثّل هذا اللقاء فرصة لتعميق التفاهم حول آليات التعاون الجمركي وتشجيع المبادلات التجارية خارج قطاع المحروقات، ما من شأنه تعزيز التوجّه نحو توسيع آفاق الشراكة الاقتصادية بين الجزائر وسلطنة عمان.



المديرية العامة للجمارك تستقبل

وفد من الغرفة الجزائرية-النيجيرية للتجارة والصناعة

في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ونيجيريا، استقبل السّيد اللواء، عبد الحفيظ بخوش، المدير العام للجمارك، يوم الخميس 11 سبتمبر 2025، بمقرّ المديرية العامة للجمارك، وفدا من الغرفة الجزائرية-النيجيرية للتجارة والصناعة (N-ACCI)، وذلك على هامش مشاركة الوفد النيجيري في فعاليات الطبعة الرابعة للمعرض التجاري البيني الإفريقي (IATF 2025).

افتتح اللقاء بكلمة ترحيبية من طرف السّيد اللواء المدير العام للجمارك، مشيرا إلى النجاح الذي حققه معرض IATF 2025 وما شكّلته من فرصة لتوسيع الشراكات الإفريقية وتدعيم المبادلات التجارية. أعقبه عرض قدّمه السّيد عادل حابسة، مدير التشريع والتنظيم والأنظمة الجمركية، تناول فيه التسهيلات الجمركية الممنوحة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، مع التركيز على الإطار القانوني، ورقمنة الإجراءات، وآليات مرافقة الاستثمار وتشجيع التجارة الخارجية.



من جانبه، عبّر السيد جاني إبراهيم، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والمناجم والزراعة النيجيرية (NACCIMA)، عن شكره لحفاوة الاستقبال، مثمّنا التنظيم المحكم لمعرض IATF 2025 . كما أشاد بفعالية الترتيبات الجمركية التي وضعتها الجزائر خلال المعرض.

كما أشار رئيس اتحاد الغرف النيجيرية إلى الجهود المبذولة في بلده لتحديث بنياته التحتية الاقتصادية، على غرار إطلاق مشروع الشباك الموحد بداية من سنة 2026، وفتح خطوط سكك حديدية جديدة بحلول 2027، بهدف تسهيل حركة



البضائع وتحفيز الاستثمار. كما لفت إلى الأهمية الخاصة التي توليها نيجيريا لمصالح الجمارك، مذكّرًا بتعيين المراقب العام للجمارك النيجيرية، السّيد باشير أديولي أدينيي، رئيسا لمجلس التعاون الجمركي بالمنظمة العالمية للجمارك ابتداء من 1 يوليو 2025.



بدوره، جدّد السيد اللواء المدير العام للجمارك تأكيد التزام الجزائر بتطوير اقتصادها خارج قطاع المحروقات، وتشجيع التجارة البينية الإفريقية، وتوسيع البنى التحتية، خاصّة شبكة السكك الحديدية، بما يسهل التبادلات داخل القارة.

شهد اللقاء نقاشا موسعا حول سبل تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، وتطوير التجارة خارج المحروقات.

في الختام، أكّد الطرفان رغبتهما المشتركة في إرساء مبادلات متوازنة ومتنامية، مع استعداد مصالح الجمارك الجزائرية لمرافقة المتعاملين الاقتصاديين وتذليل أي صعوبات ذات طابع جمركي، ما يسمح بفتح آفاقا واعدة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ونيجيريا





تعزيز التعاون الجمركي الجزائري-الصيني

محور لقاء بين المدير العام للجمارك وسعادة سفير جمهورية الصين الشعبية



في إطار تعزيز علاقات التعاون والصداقة بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية، استقبل السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش، المدير العام للجمارك، يوم 17 سبتمبر 2025 بمقر المديرية العامة للجمارك، سعادة السيد دونغ غوانغ لي، سفير جمهورية الصين الشعبية بالجزائر، مرفقًا بوفد من مسؤولي السفارة. وقد حضر اللقاء عدد من المديرين المركزيين إلى جانب ممثلة المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والمالية الخارجية.

شكّل هذا اللقاء مناسبة لاستعراض سبل تعزيز التعاون الجمركي وتبادل الخبرات بين البلدين، خاصة في مجالات التكوين والتحديث، بما يواكب التطورات التكنولوجية والمتطلبات الدولية في ميدان العمل الجمركي.

وقد عبّر الطرفان عن ارتياحهما لمستوى العلاقات الثنائية وما يميزها من ثقة وتفاهم متبادل، مؤكدين حرصهما على مواصلة التشاور والعمل المشترك بما يخدم المصالح المشتركة ويدعم المبادلات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والصين.



التعاون الجمركي الجزائري-الأمريكي

لقاء بين المدير العام للجمارك وسعادة سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية



في إطار تعزيز علاقات التعاون والصداقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، استقبل السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش، المدير العام للجمارك، يوم 28 سبتمبر 2025 بمقر المديرية العامة للجمارك، سعادة سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية، السيدة إليزابيث مور أوبين.

يندرج هذا اللقاء الذي انعقد بحضور إطارات مركزية من الجمارك الجزائرية، في إطار تعزيز علاقات التعاون والصداقة بين البلدين حيث أكد الطرفان حرصهما على العمل المشترك بما يخدم المصالح المشتركة ويدعم المبادلات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وبما يعزز التعاون بين جمارك البلدين.

المديرية الجهوية للجمارك بإليزي

حماية الاقتصاد من قلب الصحراء



تكتسي المديرية الجهوية للجمارك بإليزي أهمية بالغة ضمن تنظيم الجمارك الجزائرية، بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي وطول شريطها الحدودي، حيث تشكل بوابة حدودية مع دول الجوار، وهو ما يمنحها دورا محوريا في مراقبة حركة الأشخاص والبضائع. كما أن طبيعتها الصحراوية الشاسعة



الممتدة على الهضاب والكثبان الرملية والواحات تجعل مهمة المراقبة الجمركية تحديا حقيقيا، يتطلب تجنيد إمكانات بشرية ووسائل تقنية متطورة. وإلى جانب ذلك تزخر المنطقة بثروات طبيعية هامة، على غرار النفط والغاز والمعادن الثمينة ما يجعلها عرضة لأطماع شبكات التهريب والجريمة المنظمة ، هذا ما يضع قطاع الجمارك في طليعة المؤسسات السيادية المكلفة بحماية الاقتصاد الوطني وصون السيادة.

نبذة تعريفية

تم إنشاء المديرية الجهوية للجمارك بإليزي بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 16 جمادى الثانية 1419هـ الموافق ل 07 أكتوبر1998، بعد أن كانت مفتشية أقسام تابعة للمديرية الجهوية للجمارك بورقلة. وجاء هذا القرار في إطار تعزيز حماية الحدود ومجابهة التحديات الأمنية والاقتصادية في المنطقة.

الموقع الجغرافي والامتداد الإقليمي

يمتد اختصاص المديرية الجهوية للجمارك بإليزي عبر كل من ولايتي إليزي وجانت. على مساحة تقدر ب 284.618 كم2 وبشريط حدودي يقارب 1257 كم. تحدها من الجهة الشرقية ليبيا وجنوبا النيجر، وتونس في الشمال الشرقي.

تنظيم المديرية الجهوية للجمارك بإليزي

يضم التنظيم الداخلي للمديرية الجهوية للجمارك بإليزي عددا من المديريات الفرعية المتخصصة، التي



تتكامل في ما بينها لضمان تنفيذ المهام الجمركية على المستوى الجهوي.

أولا: المديرية الفرعية لإدارة الوسائل

تعنى بتسيير الموارد البشرية والمادية والمالية للمديرية الجهوية، وتشمل الهياكل التالية:

- مكتب تسيير المستخدمين والتكوين؛



- مكتب الميزانية والمحاسبة؛
- مكتب الوسائل الإمدادية.

ثانيا: المديرية الفرعية للإعلام الآلي و الاتصال

تتولى الإشراف على أنظمة الإعلام الآلي و الاتصال الداخلي و الخارجي للمديرية الجهوية، و تضم:

• مكتب الاتصال؛

• مكتب الإعلام الآلي؛

• مكتب النجاعة و الإحصائيات.

ثالثا:المديرية الفرعية للمنازعات الجمركية والتحصيل، تشمل:

• مكتب المنازعات والمصالحات؛

• مكتب المتابعات القضائية؛

• مكتب متابعة تنفيذ القرارات القضائية و المصالحات

رابعا: المديرية الفرعية للتقنيات الجمركية

تشرف على تطبيق الأنظمة والإجراءات التقنية المعتمدة في المجال الجمركي؛ وتضم:

• مكتب الأنظمة الجمركية؛

• مكتب التنظيم و الجباية؛

• مكتب عناصر فرض الضريبة ومتابعة القباضات.

خامسا: المديرية الفرعية للحراسة الجمركية

تعنى بتنسيق ومتابعة النشاط الميداني لأعوان الحراسة الجمركية، وتشمل:

• مكتب الوقاية والأمن؛



• مكتب برمجة وتنسيق الفرق؛

• مكتب متابعة تأدية النشاط العملي.

سادسا: المصالح الخارجية

تضم المديرية الجهوية للجمارك بإليزي ثلاث مفتشيات أقسام الجمارك، موزعة كما يلي:

• مفتشية أقسام الجمارك بإن أميناس؛ تشمل مكاتب المنازعات والتحصيل، إدارة الوسائل والعلاقات العامة ونظام المعلومات، وتشرف على كل من مطار زرزايتين، والمعبر الحدودي الدبداب، ومركز المراقبة الجمركية حاسي بلقبور.

• مفتشية أقسام الجمارك بإليزي؛ تضم مكاتب المنازعات والتحصيل، إدارة الوسائل، التقنيات الجمركية والجبائية والعلاقات العامة ونظام المعلومات، وتشرف على مطار تاخمالت إبراهيم غومة والمعبر الحدودي طارات.

• مفتشية أقسام الجمارك بجانت؛ تشمل مكاتب المنازعات والتحصيل، إدارة الوسائل، التقنيات الجمركية والجباية والعلاقات العامة ونظام المعلومات، وتشرف على مطار تيسكا الشيخ أمود بن المختار والمعبر الحدودي تينلكوم.



طبيعة النشاط الجمركي ضمن نطاق الاختصاص:

● مكافحة التهريب

تعد مكافحة التهريب بمختلف أنواعه من بين المهام الرئيسية المخولة لمصالح الجمارك بإليزي، نظراً لخصوصية المنطقة التي تُشكل حقلاً خصباً لهذه الجريمة، بفعل طبيعتها الجغرافية القاسية واتساع مساحاتها مما يجعل من الصعب مراقبتها بشكل كامل، إضافة إلى الظروف الأمنية غير المستقرة في بعض دول الجوار، والتي تمثل مصدر تهديد مباشر لأمن الجزائر.

وفي هذا السياق، تمكنت الفرق العملياتية من تنفيذ عدة عمليات نوعية، من أبرزها إحباط عناصر الفرقة المتنقلة بعين أميناس لمحاولة تهريب 1.897.515 قرص من المؤثرات العقلية (إكستازي) بتاريخ 25 مارس 2025، في واحدة من أهم العمليات التي تعكس فطنة أعوان الجمارك في المنطقة.

● مراقبة عمليات المحروقات:

هذه المهمة مركزة بإقليم اختصاص مفتشية الأقسام للجمارك بعين أميناس، حيث يوجد 24 مصنع خاضع للرقابة الجمركية. وتتلخص مهمة فرقة المحروقات في:

- مراقبة المنشآت البترولية وجميع وسائل جمع، تخزين ونقل المحروقات، وجميع الأدوات ذات الصلة

- القيام بعملية القياس قبل وبعد كل تحويل للمحروقات من خزانات التجميع؛

- الحضور لفتح وغلق الصمامات ووضع أختام التشميع عليها؛



- حضور ومراقبة عمليات التصدير إلى الخارج؛

- مراقبة صلاحية شهادات القياس الخاصة بالخزانات وأدوات قياس المواد البترولية السائلة والغازية؛

- ضبط حصيلة النشاطات وإعداد الجداول الشهرية وإرسالها للسلطة العليا؛

- حضور عمليات تقدير الكميات الضائعة عند حدوث تسربات والتوقيع على محضر التقدير.

● حماية الإرث الطبيعي والثقافي لمنطقة الطاسيلي ناجر، من محاولات تهريب القطع الأثرية النادرة والنقوش القديمة، والتصدي لمحاولات تخريبها.

● مراقبة حركة البضائع والمسافرين عبر المعابر الحدودية والمطارات، من خلال التصدي لكافة أشكال الغش والتهريب، وتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية وضمان تطبيق مختلف الآليات الجمركية.

وبهذا، تبقى المديرية الجهوية للجمارك بإليزي العين الحارسة للاقتصاد الوطني في المنطقة، والدرع الحامي لوطننا من شتى أشكال التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، كما أنها حصن استراتيجي يضمن حماية الحدود، والمحافظة على استقرار البلاد الاقتصادي وتعزيز الأمن والسيادة الوطنية.

الفرق العملياتية للجمارك

بعض المحجوزات النوعية



في إطار مكافحة التهريب والتجارة غير الشرعية ومختلف الجرائم العابرة للحدود، سجلت الفرق الجمركية العملياتية خلال الثلاثي الثالث من السنة الجارية 2025، حصيلة حجز هامة، في إطار ممارسة المهام الحمائية المنوطة بها عبر كامل الإقليم الجمركي بالتنسيق المحكم مع مختلف الأجهزة الأمنية

الحصيلة العملياتية للثلاثي الثالث من سنة 2025

06 قطع من الأسلحة

151,403 كلغ من الكوكايين

2214,831 كلغ من الكيف المعالج

3 587 389 وحدة من الأقراص المهلوسة

41 580 كلغ و**12 040** ل من المواد المدعمة

107 795 علبة و**4 513,50** كلغ من المواد التبغية

74 934 ل من الوقود

116 542 وحدة من المفرقعات والألعاب النارية

في إطار ممارسة الجمارك الجزائرية للمهام السيادية التي تضطلع بها، عبر البوابات الجوية والبحرية والمعابر الحدودية، وكذا سهرها الدائم على ضمان تغطية ميدانية شاملة للإقليم الجمركي، تواصل فرقنا بدل أقصى جهودها في مكافحة كافة أشكال التهريب والجريمة العابرة للحدود، وبالأخص التجارة غير المشروعة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، هذه الجريمة التي أضحت تشكل تهديدا حقيقيا لصحة وسلامة المواطن وذلك من خلال تنفيذ آليات التنسيق العملياتي المحكم مع مختلف الأجهزة والأسلاك الأمنية، وعلى رأسها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي.

في هذا السياق، سجلت مصالح الجمارك خلال الثلاثي الثالث من سنة 2025، حجز أكثر من 2214 كغ من الكيف المعالج و أكثر من 151 كغ من الكوكايين.

كما فاقت المحجوزات من الأقراص المهلوسة 3 ملايين و 587 ألف وحدة (3587389)، ومن المشروبات الكحولية ما يفوق 15 الف و 518 لتر.

من جهة أخرى، ومراعاة للأهمية البالغة التي أولتها السلطات العليا للبلاد الرامية لمكافحة المضاربة وتهريب المواد الاستهلاكية المدعمة، وكغيرها من أجهزة الدولة من مختلف الأسلاك الأمنية والقطاعات المعنية بتنفيذ التعليمات المتعلقة بهذا الملف الحساس، في إطار ضمان استقرار السوق الوطنية و استقرار الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن و كذا تزويده باستمرار بمختلف السلع الاستهلاكية، قامت مصالح الجمارك بحجز 4158000 كلغ و 1204000 لتر من المواد المدعمة.

أما فيما يتعلق بالمواد الأخرى، فقد تمكنت مصالح الجمارك من حجز 74934 لتر من الوقود، بالإضافة إلى أكثر من 107795 علبة و 4513،50 كغ من المواد التبغية.

كما تمكنت عناصرنا من حجز 6 قطع من الأسلحة النارية و623 وحدة ذخيرة، و116542 وحدة من المفرقعات والألعاب النارية.

متحف من الذاكرة



تعد المتاحف داخل المؤسسات جسرا ثقافيا يربط الماضي بالحاضر ويسهم في استشراف المستقبل، فهي ذاكرة حيّة تحفظ التاريخ وتوثق الإنجازات. ولا تقتصر وظيفتها على عرض المقتنيات فقط، بل تمثل منصة تعريفية وتثقيفية للزوار من خلال عرضها لمسار تطور المؤسسة وقيمها ومهامها. انطلاقًا من هذه الأهمية البالغة، جاءت مبادرة إنشاء المتحف الوطني للجمارك الجزائرية ساعية لتقديم صورة متكاملة عن مسار تطور العمل الجمركي في الجزائر منذ بدايته إلى غاية اليوم.



نشأة المتحف

تأسس المتحف بمقر المديرية العامة، وافتتح بتاريخ 26 جانفي 1993 تزامنا و الاحتفال باليوم العالمي للجمارك، وقد انبثقت فكرته من مبادرة بسيطة تحولت إلى واقع بفضل المجهودات المبذولة من



قبل القائمين عليه، وبمساهمة المصالح المركزية والخارجية للجمارك الجزائرية.

خلال سنواته الأولى أسندت مسؤولية تسييره إلى المركز الوطني للإعلام والتوثيق CNID، ثم وضع تحت وصاية مديرية الإعلام و الاتصال، ذلك عقب التغيير الأخير الذي طرأ على الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك، لتتولى بعدها المديرية الفرعية للتوثيق والأرشيف مهمة تسييره، حيث أخذت على عاتقها تنمية المجموعة المتحفية





وتطوير أساليب و وسائل العرض بما يتيح للزائر اكتساب فهم شامل لدور الجمارك، اختصاصاتها، والمجهودات التي تبذلها في خدمة الاقتصاد الوطني و المواطن.

تنظيم المتحف

يتميز المتحف بتصميمه وتنظيمه الداخلي المدروس، الذي يتيح للزائر التماس التسلسل التاريخي بين أروقته. فالمسارات داخل المتحف تقودك خطوة بخطوة عبر تاريخ الجمارك الجزائرية، بدءا من مراحل التأسيس الأولى وصولا إلى الادوار الحديثة. يتيح هذا التنظيم فهم التطور التاريخي



الجمارك

الجمركية





والوظيفي الذي تؤديه الجمارك الجزائرية، مع الاستمتاع برؤية المعروضات في سياقها الزمني والمكاني، مما يعكس عمق الدور الذي لعبته الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني و تعزيز الأمن ومكافحة التهريب. كما أن تناغم الأروقة و القطع المعروضة يوفر إحساسا بالتماسك والانسجام، ما يجعل زيارة المتحف تجربة تعليمية و بصرية ممتعة في آن واحد.

يضم المتحف مجموعة ثرية ومتنوعة مكونة من **550** قطعة أبرزها ما يلي:

- أدوات وأسلحة تاريخية تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي؛
- مخطوطات وسجلات رسمية تشمل القوانين







الجمركية القديمة؛

- بدلات نظامية و أسلحة خاصة بأعوان الجمارك؛
- مقتنيات محجوزة تتعلق بحماية البيئة والحيوانات إضافة إلى التراث الثقافي والأثري؛
- سلع مقلدة ومعدات حساسة وأجهزة اتصال قديمة؛
- مجموعة صور فوتوغرافية توثق تخرج الدفعات الأولى من الجمارك الجزائرية؛



- مجموعة من الجوائز الممنوحة من قبل المنظمة العالمية للجمارك.

الجوائز الممنوحة للجمارك الجزائرية

من قبل المنظمة العالمية للجمارك

2007 : جائزة مكافحة التزوير والقرصنة؛

2008 : جائزة تنفيذ تشريع جديد لحماية حقوق الملكية الفكرية ؛



2011 : الجائزة الأولى لأفضل صورة للعام، معنونة «المناوبة في الصحراء»؛

2023 : الجائزة الأولى لأفضل صورة للعام، معنونة «على جميع الجبهات».







بهذا، نؤكد أن المتحف الوطني للجمارك ليس مجرد فضاء للعرض، إنما هو ذاكرة حية توثق مسار نهضة الجمرك الجزائرية لترويه للأجيال القادمة.

الجهود الجمركية لحماية البيئة

«مبادرة الجمارك الخضراء نموذجا»



السيدة : علال صبيحة

مقدمة:

تعتبر الجريمة البيئية في وقتنا الراهن من بين أكثر أشكال النشاط الإجرامي ربحية، كما تأخذ الجرائم البيئية أشكالا مختلفة من الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك تهريب المواد المستنفدة لطبقة الأوزون والتجارة غير المشروعة في النفايات الخطرة ، صيد الأسماك غير المشروع وقطع الأشجار غير المشروع.

أمام التزايد الخطير في وتيرة الجرائم البيئية وتهديدها للحياة البشرية وللبيئة ككل، كان من الضروري تظافر الجهود الدولية لمواجهتها و الحد منها و ذلك من خلال إبر ام عديد الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف، و العمل على تنفيذها من خلال التنسيق بين المنظمات الدولية الحكومية و كذا بعث مبادرات دولية أممية على غرار مبادرة «الجمارك الخضراء» التي سنخصص لها الجزء الأول من هذه الدراسة، حيث سنحاول تعريفها و الأهداف التي تسعى الى تحقيقها، كما سنتطرق الى دور المنظمة العالمية للجمارك في تجسيد المبادرة، ثم نسلط الضوء على الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتضمنة في مبادرة الجمارك الخضراء، أما الجزء الثاني من الدراسة سنخصصه للإطار القانوني للجمارك الجزائرية في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة، و كذا المهام البيئية المنوطة بها.

أولا : مبادرة الجمارك الخضراء « Green Customs Initiative»

هي مبادرة عالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة «PNUE» أطلقت فعليا في سنة 2004 ، بعد تنسيق و تعاون دام أكثر من ثلاث سنوات بين مختلف الشركاء على رأسهم المنظمة العالمية للجمارك ، بغرض مواجهة زيادة التلوث البيئي غير الطبيعي و الاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة و السلع الحساسة بيئيا، والمواد الكيمائية و المبيدات السامة، و نفايات المفاعلات النووية التي تشكل تهديدا حقيقيا للحياة على وجه الأرض.

1- تعريف مبادرة الجمارك الخضراء

يقصد بالجمارك الخضراء « الجمارك صديقة البيئة»، فهي إستراتيجية لجعل العمل الجمركي صديقاً للبيئة من خلال السهر على تحقيق التوازن بين إلزامية تسهيل التجارة الدولية من جهة و السهر على إحترام و تنفيذ القانون الدولي البيئي من جهة أخرى، فقد تم بناء المبادرة على عدد من الإتفاقيات الدولية التي ترتبط بالعمل الجمركي من خلال تنظيم الإجراءات السليمة لنقل النفايات الخطرة والمواد المشعة والكيميائية وحماية النباتات والحيوانات المهددة بالإنقراض و غيرها.

إن تفعيل مبادرة الجمارك الخضراء إستدعى إلتحام عدد من الشركاء المعنيين بتحقيق أهدافها، على رأسهم المنظمة العالمية للجمارك؛ المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)؛ المنظمة العالمية لحضر الأسلحة الكيماوية، أمانات الإتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة :إتفاقية بازل؛ وإتفاقية استكهولم؛ وبروتوكول مونتريال؛ وبروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة البيولوجية الملحق بإتفاقية التنوع البيولوجي كما يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفة منسّق لهذه المبادرة.

2 -أهداف مبادرة الجمارك الخضراء:

تهدف مبادرة الجمارك الخضراء إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

/ زيادة الوعي لدى إدارات الجمارك المحلية بأهمية ومكونات الجمارك الخضراء؛

/إنشاء مجموعة من المدربين على مبادرة الجمارك الخضراء على المستوى الوطني.

/ توفير الدعم للإدارات الجمركية المحلية والمؤسسات والجهات ذات العلاقة في الداخل؛

/ زيادة وعي الجمهور بالجمارك الخضراء عبر وسائل الإعلام.

3- دور المنظمة العالمية للجمارك كشريك في مبادرة الجمارك الخضراء :

تعمل المنظمة العالمية للجمارك على تنسيق العمل الجمركي بين الدول بغرض تسهيل التجارة الدولية و رفع كفاءة عمل الإدارات الجمركية في جميع أنحاء العالم، من خلال ضمان تنفيذ الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف، و يتجلى إهتمامها بدراسة شؤون البيئة من خلال إعتمادها كشعار اليوم العالمي للجمارك لسنة 2009 «الجمارك والبيئة: حماية ميراثنا الطبيعي» ، حيث تضمنت رسالة الأمين العام للمنظمة العالمية للجمارك تحسيس الدول الأعضاء بضرورة الإهتمام بالبيئة والتصدي لكل الظواهر السلبية المرافقة للتجارة غير المشروعة والقضاء عليها.

تجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2003 وقعت المنظمة العالمية للجمارك على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أتفق الطرفان بموجبها على التعاون والتشاور حول القضايا

البيئية، من خلال تبادل المعلومات التي تفيد الطرفين والتمثيل المتبادل بين الأطراف بالإضافة إلى التعاون التقني في مجال المعرفة البيئية.

في سنة 2012، أطلقت المنظمة العالمية للجمارك « البرنامج البيئي للمنظمة» بهدف مرافقة الدول الأعضاء في جهودها لمكافحة الجرائم البيئية بالأخص الإتجار غير المشروع بالأصناف المهددة و الأخشاب، و المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، التي انبثقت عنه عديد المشاريع و الاليات كمشروع «INAMA» والمجموعة المغلقة حول البيئة» -ENVIRO NET».

بعد سنوات من مجهودات المنظمة الرامية الى تحسيس الدول بخطورة الجرائم البيئية، تم في سنة 2014 تبني إعلان مجلس التعاون الجمركي حول الإتجار غير المشروع بالأنواع البرية و كذا اعلان « HANOI » في مارس 2016.

كما قامت المنظمة العالمية للجمارك بإدراج الجمارك الخضراء في المخطط الاستراتيجي 2022-2025 من أجل ضمان الإهتمام اللازم بالقضايا البيئية في العمل الجمركي و كذا تقييم الوسائل و الاليات الموضوعة من قبل المنظمة في هذا الشأن.

علاوة على تنظيم ندوة دولية حول الجمارك الخضراء في 27 و28 جوان 2022 ببروكسل "من أجل تعزيز دور الجمارك في تطبيق السياسات التجارية الخضراء، خدمة لحماية البيئة».
تتجسد اليات حماية البيئة في إطار «مبادرة الجمارك الخضراء» من خلال جعل النظام المنسق « SH » اخضر بشكل متزايد، أي أكثر تماشيا ومقتضيات الرقابة على البضائع الحساسة بيئيا.

في نفس السياق، أبدت المنظمة العالمية للجمارك إهتماما كبيرا بالإقتصاد الدائري القائم على إستخدام الموارد الطبيعية بحكمة وتقليص تلويث الهواء، وعليه فقد قامت بإصدار دليل لمكافحة الغش الجمركي في الاقتصاد الدائري، الذي يحتوي على مجموعة من الأدوات والنماذج التي تسمح للجمارك الإعتماد عليها أثناء مراقبة التجارة الدائرية.

ثانيا: الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتضمنة في دليل مبادرة الجمارك الخضراء

تتضمن مبادرة الجمارك الخضراء مجموعة الإتفاقيات الدولية الملزمة ذات الصلة بالتجارة بالمواد الحساسة بيئيا، حيث تتمثل الجوانب التجارية للنظام البيئي المتضمنة في بعض الإتفاقيات البيئية متعددة الأطراف في إتخاذ تدابير و إجراءات من شأنها تحسين السلوك البيئي لبعض الدول بغرض ضمان السلامة البيئية، وتشمل مايلي:

1 -إتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود
هي إتفاقية دولية تضع الإطار التشريعي والإجرائي لتنظيم شحن النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وذلك إستجابة لإحتياجات الجمهور بعد أن أكتشف في الثمانيات من القرن الماضي في إفريقيا وأجزاء أخرى من العالم النامي مخلفات نفايات سامة مستوردة من الخارج، ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في 5 ماي 1992 والهدف العام لإتفاقية بازل هو حماية صحة البشر والبيئة من أضرار النفايات الخطرة، يشمل نطاق تطبيقها طائفة واسعة من النفايات تعرف بأنها « نفايات « خطرة على أساس أصلها و/أو تكوينها وخصائصها.
حيث صادقت الجزائر على هذه الإتفاقية بتاريخ 22 ماي 2006.

2 - بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
يعود تاريخ توقيع المعاهدة المعروفة بإسم بروتوكول مونتريال إلى 16سبتمبر1987 وهي تعنى بشأن المواد التي تستنفد طبقة الأوزون وهذا بمشاركة مجموعة من الدول التي شعرت بضرورة العمل الجماعي من أجل التوصل إلى حل الأزمة البيئية الدولية المتمثلة في إستنفاذ طبقة الأوزون التي تحمي الأرض .
ترسخت هذه المعاهدة لتصبح من بين أهم الاتفاقيات البيئية الدولية وهي من بين النماذج التي تجسد الشراكة بين الدول المتقدمة والدول النامية في التعاون البيئي كما يعد هذا البروتوكول إتفاقا تكميليا لإتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون.
صادقت الجزائر على إتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون في 23 سبتمبر1992 وبنفس التاريخ صادقت على بروتوكول مونتريال .

3 - إتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة:

تعتبر هذه الإتفاقية موجهة لإيقاف الإنتاج والتخلص من الأسلحة الكيميائية وشروط نقلها بين الدول ويرجع تاريخها الى 1997 ،وتقدم هذه الاتفاقية الأسس التي تستند عليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مراقبة تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية القائمة، والمعلن عنها والمرافق التي كانت تستخدم في إنتاجها، وتفتيش المناطق الصناعية للتأكد من أن المواد الكيميائية المدرجة بالإتفافية يتم إنتاجها لأغراض غير محظورة ، حيث تفرض الإتفاقية على الدول الأطراف حصر و إبلاغ المنظمة سنويا، بصادرات وواردات المواد الكيميائية المدرجة في «مرفق المواد الكيميائية» الوارد في ذات الاتفاقية.

4 -اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم:
هي إتفاقية تتعلق بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة على علم (المستنيرة) على مواد كيميائية و مبيدات أفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، و هي إتفاقية عالمية ملزمة قانونا دخلت حيز التنفيذ عام 2004، و تتمثل أهدافها في :
- تشجيع المشاركة في المسؤولية و في الجهود التعاونية فيما بين الأطراف في الاتجار الدولي بمواد كيميائية خطرة معينة بغية حماية صحة البشر و البيئة من الاضرار المحتملة.

- المساهمة في الاستخدام السليم بيئيا لتلك المواد الكيمائية الخطرة عن طريق تيسير تبادل المعلومات حول خصائصها، والاعداد لعملية صنع القرارات الوطنية بشأن وارداتها وصادراتها و من تم تعميمها على كافة الأطراف.
كما أنها تزود الدول بالأدوات و المعلومات لمنع التجارة غير المرغوب بها ببعض المواد الكيمائية الخطرة من خلال اجراء الموافقة المسبقة المستنيرة الملزمة قانونا.
تتضمن الإتفافية أربع عناصر رئيسية:
- الإجراءات التنظيمية النهائية (إجراءات تتعلق بالمواد الكيماوية المحضورة او المقيدة).
- مستحضرات مبيدات الآفات شديدة الخطورة،
- الردود الاستزادية فيما يتعلق بالمواد الكيمائية المدرجة في المرفق الثالث.
- إخطارات التصدير للمواد الكيمائية المدرجة في المرفق الثالث.

5-اتفاقية استكهولم الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة :

هي معاهدة بيئية وقعت عام 2001 و دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من ماي 2004، تهدف الى وضع النهج التحوطي الوارد في المبدأ 15من اعلان ريو، بشأن البيئة و التنمية، من خلال حماية الصحة البشرية و البيئية من الملوثات العضوية الثابتة.
يقصد بالملوثات العضوية الثابتة هي مواد تتراكم في النسيج الدهني، تنتشر في السلسة الغذائية إذ تشكل خطرا على الصحة و البيئة.
تشمل الاتفاقية 12 ملوثا عضويا تابثا ينتج بقصد او بدون قصد و يأتي الإنتاج غير المقصود لهذه المواد من مصادر متنوعة كالاحراق السكني او استعمال المفرغات العمومية للنفايات.
صادقت الجزائرعلى هذه الاتفاقية بتاريخ: 7 جوان 2006 .

6- اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتـات البريــة «CITES»

وقعت في واشنطن بتاريخ 3 مارس 1973 ودخلت حيز التنفيذ في سنة 1975 وتم تعديلها بتاريخ 22 جوان 1979، بالنسبة للجزائر صادقت على الاتفاقية بتاريخ 25 ديسمبر1982.
تهدف إلى ضمان عدم تهديد التجارة الدولية ببقاء عينات من الحيوانات والنباتات البرية.
إن التجارة في الأنواع المدرجة في الاتفاقية متنوعة بدءاً من الحيوانات والنباتات الحية إلى المنتجات الغذائية، والبضائع الجلدية والآلات الموسيقية الخشبية، والأخشاب، التحف السياحية، الأدوية، المنتجات البرية الأخرى.

-7بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الاحيائية وحماية التنوع الحيوي

تم التوقيع على هذا البرتوكول سنة 2000 ودخل حيز التنفيذ في سنة 2003 و صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-170 المؤرخ في 08 جويلية 2004 و هو ناتج عن التقدم الكبير الذي عرفته التكنولوجيا الحيوية في السنوات الأخيرة وحتى لا تخرج الإستعمالات التكنولوجية عن خدمة البشرية تبنت الدول على المستوى العالمي بروتوكول قرطاجنة للحماية من علم الجينات الحديث ومخاطرها على البشر والطبيعة ولكي يتم تفعيل البروتوكول ينبغي على الدول أن تقوم بالإعلان عن صادراتها ووارداتها من الأنواع المعدلة وراثيا .

ثالثا : الإطار القانوني لحماية البيئة في التشريع الجمركي الجزائري

تضطلع الإدارة الجمركية الجزائرية بدور كبير في مجال حماية البيئة وهذا نتيجة إرتباط نشاطها بمراقبة الحدود، من خلال الرقابة الدائمة لحركة تدفق السلع، إذ تلعب مصالح الجمارك وكذا باقي المصالح المكلفة بمراقبة الحدود دورا أساسيا في إنفاذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في شقها المتعلق بالتجارة الدولية.
تختلف الوظائف الحديثة للجمارك من دولة الى أخرى، وذلك بحسب إحتياجاتها وبيئة عملها وأولوياتها الوطنية، ونظرا للتطور الذي عرفته الجرائم البيئية من جهة و إنتشار المواد الحساسة بيئيا بفعل التطور الصناعي و التكنولوجي باتت مراقبة حركة هذه السلع على مستوى الحدود أكثر من ضرورة.

و عليه، فقد كانت الجزائر من الدول السباقة في المصادقة على الإتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف و سنها لعدد من القوانين المتعلقة بحماية البيئة و التنمية المستدامة، على غرار القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، و القانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 و المتعلق بحماية الساحل و تنميته
تعمل الجمارك على منع التداول والإتجار بالسلع التي تشكل تهديدا للبيئة، لتفعيل السياسة العامة لحماية البيئة كان من الضروري تكييف قانون الجمارك و إدراج قواعد قانونية تخول لأعوان الجمارك المتواجدون بمختلف المكاتب والمراكز الحدودية سواءا كانت برية، بحرية او جوية، مهاما بيئية، فطبقا لأحكام المادة الثالثة من قانون الجمارك الجزائري الفقرة السادسة التي تنص على « تتمثل مهمة إدارة الجمارك على الخصوص فيمايلي: - السهر، طبقا للتشريع و التنظيم الساري المفعول، على حماية الحيوان و النبات، المحافظة على المحيط».

إضافة الى ما نصت عليه احكام المادة 21 من ق ج ج، بأن كل بضاعة منع إستيرادها أو تصديرها تعتبر بضاعة محضورة.

وهذا ما أكدته المادة الثانية من القانون رقم 15-15 المتمم للقانون 03-04 المؤرخ في19جويلية 2003 والمتعلق القواعد العامة المطبقة على عملية استيراد البضائع وتصديرها، التي تنص على انه «تنجز عمليات استيراد المنتوجات وتصديرها بحرية طبقا لأحكام هذا القانون، وذلك دون الإخلال بالقواعد المتعلقة بالآداب العامة، بالأمن والنظام العام وبصحة الأشخاص والحيوانات، وبالثروة الحيوانية والنباتية وبوقاية النباتات والموارد البيولوجية، وبالبيئية وبالتراث التاريخي والثقافي».

رابعا : المهام البيئية للجمارك الجزائرية وفق النصوص القانونية الوطنية :

تتمثل مهام الجمارك في مجال حماية البيئة من خلال:

1- محاربة التهريب البيئي :

تعرف محاربة التهريب البيئي حسب الأمر05-06 المؤرخ في 23أوت2005 المتعلق مكافحة التهريب بأنه: «دحر كل عمليات التصدير أو الاستيراد غير الشرعية للأنواع الحيوانية والنباتية لمحمية أو للأثريات المحمية وفق نص الأمر أعلاه».

2- محاربة التلوث:

وذلك من خلال منع استيراد أو تصدير النفايات المشعة أو النووية وكذا منع استيراد أو تصدير الغازات المضرة بطبقة الأوزون أو البضائع التي تحتوي على هذه الغازات، ومنع استيراد أو تصدير الزيوت أو المواد الكيمائية التي تلوث التربة أو المياه، وكذا منع السفن من التخلص من النفايات الملوثة للبحر .

3- تطبيق الجباية البيئية على مستوى الحدود:

يقصد بالجباية البيئية مجمل الضرائب المرتبطة بالبيئة و التي تمتاز بكونها إقتطاع إجباري بدون مقابل، يندرج ضمن وعاء يهدف من خلاله لحماية البيئة، فهي إذن أداة إقتصادية لفرض ضرائب ورسوم على الأنشطة الملوثة للبيئة، حيث ترتكز سياسة الجباية البيئية على مبدأ ملّوث مسدد «pollueur payeur» الذي ظهر أول مرة من طرف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية سنة 1972 ،وتم تكريسه في إعلان ريوديجانيرو لسنة 1992 ونص عليه المشرع الجزائر في قانون البيئة إذ عرفه بأنه: «المبدأ الذي يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب نشاطه في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.»

تشهد الجزائر كباقي دول العالم مشاكل بيئية متعددة المصادر، إذ يعتبر إنتاج المحروقات في الجزائر الأكثر نشاطا تلويثا للبيئة مما وضع الجزائر أمام ضرورة العمل على إيجاد آليات للحفاظ على البيئة من التلوث، لذا نجدها أدرجت الجباية الأيكولوجية كأداة للحد من أضرار التلوث البيئي، فوضعت جملة من الرسوم البيئية التي شملت العديد من القطاعات لاسيما مجال النفايات الصلبة، الانبعاثات الجوية الملوثة، التدفقات الصناعية السائلة فالغرض من هذه الرسوم هو التأثير على المؤسسات لتحسين أدائها البيئي و التقليل من الإنعكاسات السلبية لها على البيئة.

في حين تقوم الجمارك بتحصيل الرسوم البيئية على البضائع المستوردة التي تضر بالبيئة على مستوى الحدود و تتمثل في :

1.3 الرسم على الأكياس البلاستيكية:
تأسس هذا الرسم بموجب أحكام المادة 53 قانون المالية لسنة 2004 ، المعدلة و المتممة بموجب أحكام المادة 129 من قانون المالية لسنة 2025.
يحدد مبلغ هذا الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المصنوعة محلياً بـ 200 دج للكيلوغرام:

2.3 الرسم على الإطارات المطاطية الجديدة مستوردة أو منتجة محليا:
تأسس هذا الرسم بموجب المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006، المعدلة بموجب أحكام المادة 130 من قانون المالية لسنة 2025.
حددت تعريفة هذا الرسم كما يأتي :
- 750 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة (أكثر من 15 كلغ).
- 450 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة (من 3 الى 15 كلغ).

3.3 الرسم على الزيوت و المزلقات و تحضيرات المزلقات :
تم تأسيس هذا الرسم بموجب أحكام المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006 المعدلة بموجب أحكام المادة 131 من قانون المالية لسنة 2025.
يطبق هذا الرسم على الزيوت و المزلقات وتحضيرات المزلقات المستوردة و المصنوعة داخل التراب الوطني، و التي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة.
حددت تعريفة هذا الرسم بـ 37.000دج عن كل طن.

4.3 الرسم على الوقود:
تم تأسيس الرسم على الوقود بموجب احكام المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002، المعدلة بموجب أحكام المادة 55 من قانون المالية لسنة 2007، حددت تعريفته كما يأتي :
- بنزين بالرصاص (عادي و ممتاز) : 0,10 دج/ للتر.
- غاز أويل : 0,30 دج/ للتر.

خاتمة:

تسعى المنظمة العالمية للجمارك من خلال مبادرة الجمارك الخضراء إلى تعزيز قدرة أعوان الجمارك على كشف ومكافحة الإتجار غير المشروع بالسلع الحساسة بيئيا المشمولة بالإتفاقيات البيئية ذات الصلة وبمساعدتهم على تسهيل إنسيابية التجارة المشروعة بتلك المواد، فهي تمثل نموذجا فريدا من التعاون والتنسيق الدوليين فيما بين منظمات دولية ثلاث وأمانات سبع إتفاقيات بيئية متعددة الأطراف.

إذ يتجسد دور الإدارة الجمركية في حماية البيئة من خلال تفعيلها لأليات و أدوات قانونية أثناء مراقبة عمليات التجارة الخارجية و تزويدهم بالمعدات اللازمة لكشف المواد الحساسة بيئيا و لمحاربة شتى أنواع التهريب البيئي وكذا تحصيل الجباية البيئية، دون إغفال الجانب البشري المتمثل في تكوين أعوان الجمارك للرفع من درجة الوعي لديهم، أمام إستفحال الجريمة البيئية و تعدد أشكالها و طبيعتها الدولية العابرة للحدود التي تستدعي أكثر حيطة و حزم أثناء تأدية مهامه.

وقفة وفاء لشهداء 17 أكتوبر 1961

المديرية العامة للجمارك تحيي

اليوم الوطني للهجرة

في إطار إحياء اليوم الوطني للهجرة المخلّد للذكرى الرابعة والستين (64) لمجازر 17 أكتوبر 1961، نظّمت المديرية العامة للجمارك، يوم الخميس 16 أكتوبر 2025، على الساعة الحادية عشرة (11سا00د)، وقفة صمت ووفاء ترحّما على أرواح شهداء هذه المجازر البشعة التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الجالية الجزائرية بفرنسا.

كما عُمّمت هذه الوقفة على مستوى جميع المديريات الجهوية والمصالح الخارجية للجمارك، في التوقيت نفسه، تجسيدا للوحدة الوطنية وتلاحم أفراد المؤسسة الجمركية مع رموز التاريخ الوطني.

الجدير بالتذكير أنّ مجازر 17 أكتوبر 1961 تُعدّ من أبشع الجرائم الاستعمارية في



جرت مراسم الوقفة بمقرّ المديرية العامة للجمارك، أمام النصب التذكاري المخلّد للشهداء، بحضور إطارات، ضباط وأعوان الجمارك، الذين اصطفّوا في خشوعٍ إجلالًا لتضحيات أبناء الوطن بالمهجر، مجدّدين العهد على الوفاء لرسالة الشهداء وصون الذاكرة الوطنية.



التاريخ المعاصر، إذ سقط خلالها مئات الجزائريين الذين خرجوا في مظاهرات سلمية بشوارع باريس للمطالبة باستقلال وطنهم. وقد امتزجت فيها آلام الغربة بدماء الحرية، لتُخلّد صفحة مشرقة في سجل الكفاح الوطني.

أكتوبر الوردي ...
التزام إنساني
من أجل صحة المرأة



يعد شهر أكتوبر الوردي مناسبة عالمية لتجديد الالتزام بنشر الوعي حول سرطان الثدي، والتأكيد على أهمية الكشف المبكر كوسيلة فعالة للوقاية والعلاج. وتشارك الجزائر كل عام في هذه الحملة من خلال مبادرات وطنية ومؤسساتية تهدف إلى حماية صحة المرأة وتعزيز ثقافة الوقاية داخل بيئة العمل والمجتمع.

في هذا الإطار، نظمت المديرية العامة للجمارك يوما تحسيسيا حول سرطان الثدي، تحت شعار «من أجل مستقبل خال من سرطان الثدي فلنعمل معا الآن».



تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز ثقافة الوقاية وتشجيع الفحص المبكر باعتباره السبيل الأنجع لحماية صحة المرأة. كما تعد فرصة لترسيخ قيم التضامن الإنساني مع المصابات، ونشر رسالة أمل تدعو كل امرأة إلى الاهتمام بصحتها والحرص على الكشف المنتظم.

أقيم هذا اليوم التحسيسي بتاريخ 20 أكتوبر 2025، بقاعة المحاضرات بمقر المديرية العامة للجمارك، بحضور ممثلات عن المديريات المركزية، وعدد من الإطارات والموظفات.

تخلل البرنامج محاضرات توعوية ألقاها أطباء مختصين تناولت محاور تتعلق بأهمية الكشف المبكر وأساليب الوقاية و كذلك الدعم النفسي للمصابات.

وفي سياق تعميم هذه المبادرة الصحية عبر مختلف أنحاء الوطن، حرصت المديريات الجهوية للجمارك على المشاركة الفاعلة في إحياء شهر أكتوبر الوردي، بتنظيم أيام تحسيسية وتوعوية لفائدة موظفات الجمارك، بالتنسيق مع المصالح الصحية والإجتماعية.

من جهة أخرى، نظمت المديرية الجهوية للجمارك بوهران على غرار المديريات الجهوية الأخرى يوما تحسيسيا، بمشاركة طاقم طبي من المؤسسة الاستشفائية المتخصصة في طب التوليد والنساء « تازي فطيمة»، والمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بواجهة البحر، حيث تم تناول عدة محاور تتعلق بالجوانب الصحية والنفسية المرتبطة بالمرض وطرق الوقاية منه.

كما بادرت المديرية الجهوية للجمارك بتامنغاست بتاريخ 14 أكتوبر2025 إلى تنظيم يوم تحسيسي لفائدة موظفات



الجمارك، وممثلات عن مختلف الأسلاك العسكرية والأمنية بالولاية. وذلك بالتنسيق مع كل من جامعة تامنغاست «الحاج موسى آق واخاموك»، ومديرية الصحة بتامنغاست، وتعاضدية الجمارك والمركز الصحي الطبي بالولاية.

شهدت هذه الأنشطة تفاعلا واسعا من طرف الموظفات و المشاركات، اللواتي عبرن عن اهتمامهن بالمعلومات المقدمة واستعدادهن لتعميم ثقافة الفحص المبكر داخل محيطهن المهني والأسري. كما نظمت على هامش الفعاليات جلسات للنقاش تمكنت من خلالها المشاركات من الاستفادة من خبرات وآراء الأطباء والمختصين.



تندرج هذه المبادرات في إطار حرص المديرية العامة للجمارك على تجسيد قيم التضامن الإنساني داخل الأسرة الجمركية، وتعزيز الوعي الصحي لدى موظفيها، بما يضمن بيئة عمل سليمة يسودها الاهتمام والتكافل والمسؤولية المشتركة. كما تؤكد المديرية العامة التزامها بمواصلة العمل على ترسيخ ثقافة الوقاية والتوعية الصحية، دعما لصحة المرأة العاملة.

بمناسبة المولد النبوي الشريف

جهاز الجمارك ينظم

حملات تحسيسية بأخطار المفرقعات و الألعاب النارية



بمناسبة إحياء ذكرى المولد النّبوي الشريف، نظمت المديرية العامة للجمارك حملة تحسيسية وطنية حول أخطار المفرقعات والمواد النارية التي تندرج ضمن مساعي مصالح الجمارك الرامية إلى الحفاظ على صحة وسلامة المواطن، وفقا لما ينص عليه قانون الجمارك، وذلك من خلال رفع مستوى الوعي بمخاطر استعمال المفرقعات والمواد النارية.

جاءت هذه الحملة في سياق تكثيف العمل التوعوي، وترسيخا لدور الجمارك في حماية المواطنين ومكافحة مختلف الظواهر التي تهدد سلامتهم.

و في هذا السياق، نظمت المديريات الجهوية للجمارك عدة نشاطات، شملت حملات تحسيسية على مستوى المحطات البرية والبحرية والجوية، إضافة إلى الحواجز الأمنية بالتنسيق مع عناصر الدرك الوطني. و تم خلال هذه النشاطات التواصل المباشر مع المواطنين وتقديم شروحات وافية حول الأخطار الصحية والمادية الناجمة عن استعمال المفرقعات، إلى جانب توزيع مطويات توعوية، وتنفيذ عمليات تفتيش لمكافحة تهريب وحيازة هذه المواد حفاظا على سلامة الأفراد والممتلكات.

كما عرفت هذه الحملة مشاركة فعالة لإطارات الجمارك عبر مختلف الحصص الإذاعية، حيث تناولوا موضوع مخاطر استعمال المفرقعات، واستعرضوا الجهود المبذولة والنشاط الرقابي لمصالح الجمارك في التصدي لظاهرة الحيازة و الإتجار الغير الشرعي بالمفرقعات والألعاب النارية. وفي السياق نفسه قامت فرق الجمارك بالتنسيق مع أفراد الدرك الوطني والأمن الوطني ومصالح التجارة بخرجات ميدانية ومداهمات استهدفت نقاط بيع هذه المواد.

تؤكد هذه الحملة التوعوية التزام المديرية العامة للجمارك بحماية صحة وسلامة المواطنين من كل ما قد يشكل الخطر عليهم، كما تعكس روح التعاون والتكامل بين مختلف الهيئات الأمنية و الرقابية في سبيل ضمان أمن واستقرار وطننا.



تكريسا للنشاط الجواري

منح طفلين

لباس شبلي الجمارك ومشاركتهما في العمل الجمركي



في إطار تكريس النشاط الجواري لجهاز الجمارك وبتاريخ 06 أوت 2025، تنقلت الفرقة الجهوية المتنقلة بالبليدة إلى عين بوسيف ولاية المدية، أين تم منح الطفلين عروس يانيس و بوترعة عبد الرؤوف فرصة ارتداء البدلة الرمادية، كما شاركا العمل رفقة رئيس الفرقة والمديرة الفرعية للإعلام الآلي والاتصال على مستوى حاجزين ثابتين، ليتم بعدها استقبالهما على مستوى المديرية الجهوية بالبليدة من طرف السيّد المدير الجهوي المراقب العام صالح شايب، وتمكينهم من التعرف على مصالح المديرية خلال جولة أقيمت على مستواها لتختتم هذه الزيارة بالتقاط صورة تذكارية .

للإشارة، فإنّ هذه المبادرة قد لاقت ترحابا واسعا وسط الجمهور وكذا من طرف الطفلين.



إحياءً لليوم الوطني للمجاهد 2025

المديرية الجهوية للجمارك بتبسة

تخلّد هذه المحطة التاريخية

تحت شعار « ذكرى الخالدين» ، وفي إطار إحياء اليوم الوطني للمجاهد المخلّد للذكرى المزدوجة لهجومات الشمال القسنطيني ومؤتمر الصومام (20 اوت 1955 – 1956)، نظمت مفتشية أقسام الجمارك ببئر العاتر على مستوى مقرها، ندوة تاريخية بحضور إطارات و أعوان الجمارك، تخللها إلقاء مداخلة قيّمة تمّ التطرّق فيها إلى حيثيات هذه المحطة التاريخية التي كان لها وقع كبير في مسار ثورة التحرير المجيدة.

معرض تاريخي متنقل للذاكرة، كما تمّ تنظيم حفل تكريمي على شرف الأسرة الثورية عرفانا بالتضحيات المقدمة في سبيل الوطن وحرية شعبه.

وشاركت، من جهة أخرى، في الزيارة الميدانية التي نظمت على مستوى عدّة بلديات عبر إقليم الولاية وتحت إشراف والي الولاية، وهذا من أجل إعطاء إشارة الانطلاق للعديد من المشاريع التنموية.



في ذات السياق، قامت مفتشية أقسام الجمارك بأم البواقي بتنظيم زيارة إلى متحف المجاهد لفائدة إطاراتها وأعوانها، وقد كانت هذه الزيارة فرصة للتعرّف على مختلف الأحداث التاريخية الجوهرية التي شكلّت ورسخت القيم الوطنية والثورية بفضل الأبطال المجاهدين، الذين ضحوا بالنفس والنفيس في سبيل القضية الجزائرية.

من جهتها، شاركت مفتشية أقسام الجمارك بتبسة في فعاليات إحياء هذه الذكرى التاريخية، والتي نظمت تحت إشراف والي ولاية تبسة، وهذا بحضور السلطات الأمنية والمدنية وكذا ممثلي الأسرة الثورية، وقد تمّ خلال هذه الاحتفالية زيارة

بالموازاة مع ذلك، شارك رئيس مفتشية أقسام الجمارك بأم البواقي في مراسم إحياء هذا الحدث التاريخي المهم، وهذا تحت إشراف الأمين العام لولاية أم البواقي، حيث تمّ قراءة فاتحة الكتاب بروضة الشهداء ووضع إكليل من الزهور ترحما على أرواح شهدائنا الأبرار.

كما تجدر الإشارة، إلى أنّ إحياء اليوم الوطني للمجاهد هو ليس مجرد تخليد لذكراه، بل هو ترسيخ لقيم نوفمبر المجيد في روح جيلنا الحاضر وأجيال المستقبل حفاظا على عهد شهدائنا الأبرار وبناءً للجزائر الجديدة.

الجمارك الجزائرية والدرك الوطني ...

معا من أجل مكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية

نظمت مفتشية الأقسام للجمارك بسوق أهراس يوما تكوينيا لفائدة أفراد المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بسوق أهراس تحت عنوان «أساليب وأماكن الإخفاء وتمويه المخدرات والمؤثرات العقلية داخل المركبات»، وذلك بتاريخ 17 سبتمبر 2025.

يأتي هذا اليوم التكويني ضمن الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز التنسيق الميداني بين الجهازين، والرفع من كفاءة وجاهزية الأعوان في مواجهة مختلف أشكال الجريمة المنظمة، ولاسيما تهريب

المخدرات والمؤثرات العقلية. وقد كان هذا اللقاء فرصة قدم خلالها إطارات الجمارك عرضا حول أحدث الأساليب التي يلجأ إليها المهربون لإخفاء المخدرات داخل المركبات، إلى جانب تقديم توجيهات عملية تساهم في تحسين فعالية عمليات الرقابة والتفتيش.

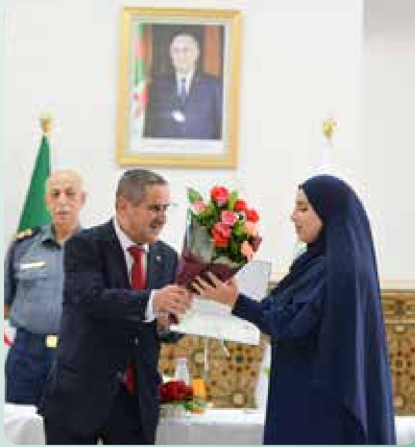
وقد جاء هذا النشاط ليؤكد حرص الجهازين على تعزيز العمل المشترك ودعم الجهود الوطنية لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، بما يضمن حماية الوطن وحدوده.



تكريم أبناء الجمارك

الحاصلين على

شهادة البكالوريا



في إطار التشجيع على التفوق الدراسي بين أبناء الجمارك، أشرف السيد اللواء عبد الحفيظ بخوش، المدير العام للجمارك، يوم الاربعاء 30 جويلية 2025، على حفل تكريم نظم بمقر المديرية العامة للجمارك على شرف أبناء الجمركيين المتفوقين في شهادة البكالوريا لدورة جوان 2025.



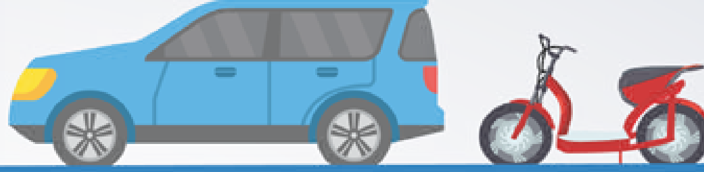
وتأتي هذه المبادرة تثمينا للجهود المبذولة من قبل التلاميذ وأوليائهم، و ترسيخا لروح الدعم والتآزر داخل الأسرة الجمركية.





@

اكتتبوا
سند العبور لدى الجمارك
عبر منصتنا الرقمية
«ألساس»





1 ما هو سند العبور لدى الجمارك

سند العبور لدى الجمارك هو تصريح مبسط لـ :

- الاستيراد المؤقت إلى الجزائر للمركبات ذات الاستعمال الشخصي أو التجاري المُرقمة بالخارج
- التصدير المؤقت للمركبات ذات الاستعمال الشخصي أو التجاري المُرقمة في الجزائر إلى الخارج

تسمح هذه الوثيقة للمركبات بالتنقل داخل الإقليم الجمركي تحت نظام جمركي مؤقت، مع الالتزام باحترام المدة الممنوحة



2 من يمكنه الاستفادة من سند العبور لدى الجمارك

يمنح سند العبور لدى الجمارك لـ :

- المواطنون غير المقيمون: أي الجزائريون المقيمون بالخارج والقادمون لإقامة مؤقتة في الجزائر، بمركبة مرقمة في الخارج
- الأجانب القادمون إلى الجزائر من أجل إقامة مؤقتة
- المقيمون (جزائريون أو أجانب): أي الجزائريون المقيمون الذين يرغبون في إقامة مؤقتة إلى الخارج مصطحبين سياراتهم

3 شروط اكتتاب سند العبور لدى الجمارك

الوثائق المطلوبة :

- بالنسبة للمواطنين المقيمين بالخارج
  جواز سفر مدة صلاحيته غير منتهية
  بطاقة إقامة أو إقامة دائمة
  بطاقة تسجيل المركبة
- بالنسبة للأجانب
  جواز سفر مدة صلاحيته غير منتهية
  بطاقة تسجيل المركبة
- بالنسبة للجزائريين المقيمين
  جواز سفر مدة صلاحيته غير منتهية
  بطاقة تسجيل المركبة

وصل دفع الضريبة على سندات النقل الفردية (عند المرور عبر الحدود البرية)
دفع الضريبة على استهلاك الوقود عند الخروج (المعابر الحدودية البرية و البحرية)

إجراءات اكتتاب سند

سوا...
ولتسهيل عبورك، توفر لك الجمار...
PD)

إنش...
حسابك

التسجيل
CES

اكتتبو...
سند العبور لدى...
عبر منصتنا الرقم...
لتسهيل إجراءاتكم مع...
uane.gov.dz

لمعلومات أكثر
مسح الرمز



العبور لدى الجمارك لمركباتكم

عزيزي المسافر،
...كنت قادماً إلى الجزائر أو مغادراً لها عبر البر أو البحر
...ك الجزائرية خدمة رقمية، عن بعد، تتيح لك إمكانية اكتتاب سند العبور لدى الجمارك
...(TR لمركبتك عند المرور عبر الحدود البرية أو البحرية





4 مدة صلاحية سند العبور لدى الجمارك

- بالنسبة للمواطنين المقيمين بالخارج
  مدة ستة (06) أشهر غير قابلة للتمديد خلال فترة اثني عشر (12) شهرًا
- بالنسبة للأجانب
  مدة ثلاثة (03) أشهر قابلة للتمديد حتى ستة (06) أشهر
- بالنسبة للجزائريين المقيمين
  مدة ستة (06) أشهر للمركبات ذات الترقيم الوطني

- ضرورة الالتزام بالآجال المحددة تحت طائلة العقوبات
- يُمنع بيع أو تأجير أو التنازل عن مركبة محل سند العبور لدى الجمارك
- يجب تسليم سند العبور لدى الجمارك إلى مصالح الجمارك عند خروج أو عودة المركبة، لغرض تصفيته

أي تجاوز للآجال الممنوحة لم تتم تسويته يؤدي إلى فرض غرامات

5 اكتتاب سند العبور لدى الجمارك عبر المنصة الرقمية ألساس

يسمح النظام المعلوماتي للجمارك باكتتاب سند العبور لدى الجمارك، عبر البوابة الخارجية، مسبقًا، قبل الوصول إلى/أو الخروج من التراب الوطني

- مزايا النظام المعلوماتي

تقليص آجال المعالجة و العبور على مستوى المعابر الحدودية
تصريح إلكتروني مبسط وآمن
متابعة وضعية سند العبور لدى الجمارك آنيا

- كيفية اكتتاب سند العبور لدى الجمارك عبر النظام المعلوماتي ؟

1 امسح الرمز QR للولوج مباشرة إلى منصة النظام المعلوماتي أو عبر العنوان: التالي www.douane.gov.dz
2 قم بإنشاء حساب شخصي عبر البوابة الخارجية للنظام المعلوماتي للجمارك
3 افتح حسابك، قم بالولوج إلى اللائحة الخاصة بـ "المسافرين" ثم قم باكتتاب سند العبور لدى الجمارك في الخانة المخصصة له
4 قم بتحميل الوثائق المطلوبة (بطاقة تسجيل المركبة، جواز السفر... إلخ)
5 قم بتسجيل و إرسال طلب سند العبور لدى الجمارك

...أ
...ك الآن



...ي الجمارك
...ية ألساس
...ى مصالح الجمارك
alces.do...

للتسجيل
مسح الرمز




الجمارك الجزائرية

7T-VJM
AIR ALGERIE
الجمارك الجزائرية
في خدمة
الاقتصاد والمواطن
الرقم الأخضر 10.23
023.50.11.80/86